

ثالث عشر - الكل في واحد

ألف - مبادئ التنظيم

٥٦٧ - توجد بالضرورة في النظام الإحصائي الفعّال الذي تتكامل فيه كافة الأنشطة بنجاح جماعات يناصر كل منها مجموعات مختلفة من الأولويات. فعلى سبيل المثال، قد ترى مجموعة أن النشاط الرئيسي ينبغي أن يستهدف تفسير احتياجات المستعملين تفسيراً سليماً وتفسير ما يلزم لتلبيتها. وقد تصر مجموعة أخرى على عدم إمكان الأداء بشكل فعّال ما لم تحدد الوكالة المحيين المناسبين وتُعنَى العناية الكافية بضمان فهمهم للأسئلة وتقديمهم أفضل إجابات ممكنة. وقد ترى مجموعة ثالثة أنه مهما كان نصيب الأنشطة التي يدعو إليها الآخرون من النجاح فلن تكون مجدية إلا إذا اتسمت التقديرات بالدقة وروعية قواعد التجميع السليمة. وفي الوكالة الناجحة حقاً يؤدي التوتر الذي تولده تلك الآراء المتضاربة الثلاثة إلى نشوء نظام ضوابط وتوازنات يكفل إنتاج أفضل بيانات ممكنة.

٥٦٨ - الوصف السابق يقدم صورة جامدة للمنظمة الفعّالة. ولكن الوكالة الإحصائية في الواقع يجب أن تكون قابلة للتكيف ومستقرة في الوقت نفسه. فالتغير التقني نادراً ما يمضي بشكل مستمر يمكن التنبؤ به. ولهذا السبب، لا بد أن تفحص الوكالات الإحصائية الفعّالة الأفق التقني وأن تواكب التقدم التكنولوجي. وإذا كان من المحتمل أن تؤثر التغيرات التقنية المقبلة على طريقة جمع الإحصاءات وتبويبها واستعمالها فربما لا يكون هناك وقت كافٍ لتغيير النظام قبل أن تدركه تلك التغيرات وتتخطاه.

٥٦٩ - يمكن أن نبيّن وظائف الوكالة الإحصائية تحت العناوين الشاملة الأربعة التالية:

- الوظائف اللازمة للتبيّن من احتياجات المستعملين وضمان تلبيتها (هذا يعني التواصل المستمر مع من يهتمون بالمعلومات الإحصائية أو من يمكن أن يكونوا مهتمين بها)؛
- الوظائف اللازمة لضمان تلبية المعلومات الإحصائية لمعايير الجودة (هذا يعني القدرة على قياس معيار الموثوقية الأدنى السالزم لضمان جدوى البيانات الإحصائية ومصداقيتها معاً)؛
- الوظائف اللازمة لكي تُقرر، بالاشتراك مع المحيين، طرائق جمع المعلومات الأساسية (بصورة مباشرة؛ وأيضاً من وكالات أخرى عند الإمكان) بحيث تتسم هذه الطرائق بأقل قدر من الاقتحامية وأقصى قدر من التيسير؛

٥٦٣ - تناولت الفصول السابقة كافة الوظائف اللازمة لعمل الوكالة الإحصائية بصورة فعّالة. ومن الواضح أن من أهم النقاط أن نشاط الوكالة الإحصائية يتعرّض على الدوام لضغوط متعارضة. وتوحى الحكمة والخبرة بعدم وجود حل مثالي في هذا الصدد، ولكن النموذج الفعّال يستهدف التقليل إلى أدنى حد من تأثير العناصر السلبية بدلاً من افتراض إمكان التخلص منها. وثمة نقطة رئيسية أخرى، هي أن معظم الخصائص التي تناولناها حتى الآن تسري على كافة الوكالات الإحصائية، سواء كانت مركزية، أو كائنة بإدارات الأبحاث بالمصارف المركزية، أو موجودة بوزارات تعتمد بشدة على الأدلة الكمية. وهذا الفصل يجمع كافة العناصر معاً في إطار عمل تخطيطي، ويلقي المزيد من الضوء على بعض الحجج المستعرضة أعلاه. كما يستهدف الفصل الثالث عشر تعزيز الفهم القائل بترابط كافة أجزاء الوكالة الإحصائية وبتعذر عمل الوكالة على نحو فعّال دون إحساس كافة موظفيها بالتكافل فيما بينهم.

٥٦٤ - فكرة التنظيم تثير في الذهن عادة فكرة التدرج الهرمي. ولكي تتصف المنظمات على مدى الزمن بصفة الفعّالية، لا بد أن نوزع المسؤوليات بوضوح ودون التباس. والواقع أن إنشاء الخريطة التنظيمية في حد ذاته يوحى - بما يفرضه من حدود لكل مجموعة ووظائف ومسؤوليات - بالتكافل والحصرية معاً. وتفاعل هذين المبدأين يشجّع على وجود قدر معيّن من الاستقرار ويجول دون الإفراط في الاستقلال. ورغم ذلك، تناولت الفصول السابقة بإسهاب الأسباب التي تجعل التدرج الهرمي البسيط غير كافٍ، ودواعي استكمالها بكيان غير هرمي (مثل اللجان الداخلية)، والأسباب التي قد تجعل الوكالة الإحصائية رغبة في التضحية بالتقيّد التام بالتدرج الهرمي لكي تتكيف مع التغيرات الخارجية.

٥٦٥ - الواقع أنه لا بد أن تتكيف الوكالات الإحصائية مع البيئة المتغيرة وأن تحقق هذا التكيف في الوقت المناسب. ولتحقيق هذا، لا بد أن تراقب الوكالات بكل دقة التغيرات التقنية والبيئية والقانونية وأن تشارك في نقاش مستمر بشأن كيفية تطوير هيكلها للتغيرات الخارجة عن سيطرتها. ومثلما يستمر التغير ينبغي أن يستمر تطور الأولويات.

٥٦٦ - توصيفات المنظمة تتناول بالضرورة كل عنصر على حدة وتبحث خصائصه ووظائفه، فضلاً عن العوامل التي توحى بتنظيمها بطريقة أو بأخرى. إلا أنه كلما ازدادت تفاصيل هذه التوصيفات قلت قدرة الإنسان على فهم دورها في النظام المترابط.

• الوظائف التي تسمح للوكالة الإحصائية باستعراض ممارساتها واستخلاص الدروس منها.

٥٧٠ - هذه الوظائف ينبغي أن تُستكمل بوظائف أخرى تكفل قابلية نواتج العملية الإحصائية للتطويع وتجانسها. ومن الممكن أن يستعمل الإحصائيون هذه المعايير لتقييم سلامة منظماتهم.

٥٧١ - التنظيم الداخلي الأكفأ ليس التنظيم الذي يقسم موظفيه بشكل صارم إلى فئات حسب خلفياتهم وُهجهم المتنوعة إزاء الأنشطة الإحصائية. فبينما يلزم شيء من التصنيف للموظفين حسب الوظيفة والخلفية المهنية لا يعد من المناسب تحقيق الفصل التام بينهم. فعندما لا تحظى أنشطة معينة بالاحترام أو تُسد منافذ التقدم في المسارات الوظيفية استناداً إلى الخبرة السابقة، تؤدي التوترات الناشئة عن ذلك إلى عرقلة أداء الوكالة الإحصائية عرقلة شديدة.

٥٧٢ - الاستعراض والتقييم نشاطان جوهريان ينبغي أن يضطلع بهما جزء متفرغ من أجزاء المنظمة. والغرض من هذين النشاطين هو التعلم من أخطاء الماضي، والمساعدة على تخلص المنظمة من خصائص باتت بالية أو غير مرغوب فيها، وإقناع المستعملين بأن الوكالة لم تسقط ضحية للقصور الذاتي.

٥٧٣ - لزيادة مصداقية التقييم المنهجي لأنشطة الوكالة الإحصائية مع إدخال المناظير الجديدة، يُفضل الاستعانة بموارد خارجية لأجل الاستعراض والتقييم معاً. وهذا يمكن تحقيقه بعمود الخبرة الاستشارية أو تحقيقه، عند الإمكان، كجزء من الأنشطة المعتادة لشبكة اللجان الاستشارية.

٥٧٤ - ليست هناك مواصفات محددة تُقرر عدد مستويات التدرج الهرمي التي ينبغي توفرها في المنظمة. فهذا العدد يقرره من يضعون تصميم المنظمة ويتوقف على اعتبارات من قبيل حجم العمليات، وما يعتبر في حدود الإمكانيات الإدارية، وتخصص الموظفين.

٥٧٥ - الأشكال التوضيحية الواردة في المرفق الثالث لا توحى بطريقة لتنظيم تدرج هرمي معين. (انظر الفصل الخامس، للاطلاع على بحث يتناول مكانة اللجان الداخلية في هذا التدرج الهرمي). وليس هناك أيضاً ما يوحي، بأي حال من الأحوال، بوجود وضع كافة المرافق المذكورة (الإدارات الفنية وإدارات الخدمات) داخل وكالة وحيدة. ورغم أن هذا مفضل من زوايا عديدة، لا تتكافأ التكلفة المتكبدة لتحقيق ذلك في حالات عديدة مع المنافع المتولدة عنها لصالح مجتمع المستعملين.

٥٧٦ - هذا الدليل لا يأتي على ذكر المبادرات التي تعبئ الموارد لفترة قصيرة نسبياً ثم تتوقف بعد تحقيق أهدافها. ولذلك، تقتصر التعليقات المتصلة بتنظيم التعداد السكاني على المادة المعروضة في الفصل التاسع.

باء - الوظائف الداخلية

١ - مكتب كبير الإحصائيين

٥٧٧ - ينبغي أن يضطلع مكتب كبير الإحصائيين بنوعين من النشاط، هما:

- قيادة الوكالة الإحصائية وإدارة شؤونها، بمنح التوجيه لمديريها المالي ومدير شؤون أفرادها والمسؤولين عن برامجها الفنية؛
- إدارة العلاقات الخارجية، وأهمها على الإطلاق العلاقات المتصلة بالوزارة المسؤولة عن الوكالة، والجهات الحكومية المناظرة الرئيسية، والسلطات التشريعية في البلد، ووسائل الإعلام، ونُظراء كبير الإحصائيين في الخارج.

٥٧٨ - يتوقف قيام كبير الإحصائيين بهذه الأنشطة بنفسه أو بواسطة مستشارين على التفضيل الشخصي وحجم العمليات. وهناك مكاتب كبيرة يجري فيها تفويض عدد من المسؤوليات إلى المستشارين الرئيسيين لكبير الإحصائيين، ولا يُرجع إليه إلا إذا كانت المسألة المطروحة متعلقة بسلامة المكتب أو سلامة قاعدة بياناته أو بمسائل سياسية متصلة بذلك أو بالوزارة المسؤولة عن المكتب.

٥٧٩ - في بعض الأحيان، تُسند الوظائف المرتبطة عادة برئيس الوكالة الإحصائية إلى مستشار رئيسي. وعندئذ، يتولى ذلك المستشار كافة المسائل المتصلة بإدارة شؤون الموظفين (التي بخلاف التعيينات في أرفع المراتب) والمسائل المرتبطة بالإدارة المالية اليومية للوكالة، مما يسمح لكبير الإحصائيين بأن يُعنى بشواغل أخرى، من قبيل علاقات المكتب الخارجية. إلا أن كبير الإحصائيين يظل مسؤولاً.

٥٨٠ - جرت العادة على أن تكون وظيفة المستشار القانوني مرتبطة بكبير الإحصائيين، بصرف النظر عن طريقة تنظيم المكتب. وبطبيعة الحال، فإن تقرير مدى ضرورة كون المستشار القانوني موظفاً أو خبيراً يُستشار بصفة دورية هو أمر يحسمه التفضيل والتوافر. وكافة الحالات التي تنطوي على أمور تتعلق بالنزاهة (مثل الاستثناء من أحكام السرية أو منح حق الاطلاع على البيانات قبل نشرها، في الأحوال الاستثنائية) ويكون القانون غامضاً بشأنها تقتضي حكماً يصدره كبير الإحصائيين، وتدعمه مشورة قانونية موثوقة إلى أقصى حد. ويعرض الشكل ألف - ٣ الوارد بالمرفق الثالث ما يمكن أن يكون هيكلًا لمكتب كبير الإحصائيين.

٢ - التعميم

٥٨١ - لقد أثرت أوجه تقدّم التكنولوجيا الحاسوبية والاتصالات على طريقة تعميم الوكالات الإحصائية للبيانات. وينبغي أن تداوم الوكالة الإحصائية على قياس درجات تفضيل الأسواق فيما يتعلق بالمحتوى والوسيط المختار للإيصال ومستوى التفصيل الإيضاحي المتعين إدراجه في البيانات. ولكي تفعل الوكالة ذلك، عليها أن تقيم علاقات مع الجهات المستعملة الرئيسية. وعندئذ، لا بد من إخطار الإدارات المنتجة باحتياجات المستعملين لتقوم بتجميع

البيانات بأفضل شكل يلائم احتياجات المستعملين. ولا بد أيضاً من مراعاة الشواغل التسويقية، بما فيها تحديد سعر المنشورات، وزيادة جدواها إلى الحد الأقصى، وضمان التعميم على أوسع نطاق ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، هناك وظيفة الحفاظ على علاقات خاصة مع وسائل الإعلام، التي تمثل الأداة الرئيسية لتعميم المعلومات الإحصائية بين عامة الجمهور.

٥٨٢ - هناك عدة طرائق ممكنة لتقسيم مهام الإدارة المكلفة بالتعميم. وثمة نموذج ممكن في هذا الصدد يقترحه الشكل ألف - ٤ الوارد بالمرفق الثالث.

٣ - المنظمة الميدانية

٥٨٣ - أفضل تنظيم للمنظمة الميدانية هو تنظيمها على أساس وظيفي؛ وينبغي أن تُخدم هذه المنظمة كافة الإدارات المواضيعية في الوكالة الإحصائية. ومن الصعب تصور بديل معقول لهذا الشكل التنظيمي. إلا أنه ليس من غير الشائع أن يكون للمنظمة الميدانية هيكل داخلي يدير تحريات الأسر المعيشية وتحريات شركات الأعمال كلاً على حدة.

٥٨٤ - إذا كانت الوكالة الإحصائية تعتمد اعتماداً شديداً على البيانات الإدارية، فإن المنظمة الميدانية يمكن أن تُعنى بهذه السجلات أيضاً تحقيقاً، للكفاءة. ومن الواضح أنه يحدث في هذه الحالة تضارب جزئي بين المبادئ التي يقوم عليها التنظيم الوظيفي والمبادئ التي يقوم عليها التنظيم المواضيعي. ويبيّن الشكل ألف - ٥ بالمرفق الثالث هيكلًا ممكنًا للمنظمة الميدانية. وهذا النموذج يشمل أنشطة الجمع استناداً إلى السجلات الإدارية، ولكنه يظهرها كإدارة مستقلة داخل المنظمة الميدانية.

٥٨٥ - المنظمة الميدانية تؤدي الوظائف التالية:

- تحافظ على الصلة مع المجيبين؛
- توضح للمجيبين بصورة معقولة الغرض من التحريّ الإحصائي، وتؤمن تعاونهم، وتبقي على مودة المجيبين من البداية إلى النهاية؛
- توفر تغذية مرتدة لباقي المنظمة الإحصائية بشأن: (أ) جودة الإطار بعد اختباره في الميدان؛ و(ب) درجة تقبّل المجيبين لتحريّ إحصائي معين وللاّدوات المستعملة في إجرائه؛
- تتولى مهمة المراجعة الأولية للمعلومات المجموعة. وليس هناك حد معين يفصل بين مسؤولية المنظمة الميدانية ومسؤولية الإدارات المواضيعية. وهناك عوامل تسهم في تحديد طريقة تفويض العمل، من بينها الكفاءة والتدريب والتصورات الإفرادية لدى الإدارات المواضيعية. إلا أنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أنه كلما ازدادت المنظمة قرباً من المجيب سهل عليها تصحيح الأخطاء؛

- تجري أبحاثاً تتناول الأساليب الفعّالة لجمع البيانات، بما في ذلك التعديلات اللازمة لمعايير الاستبيان والتصنيف، وأساليب الإقناع، والحوافز، والروادع.

٤ - الإدارات المواضيعية

٥٨٦ - تؤدي الإدارات المواضيعية عدداً من الوظائف الفريدة التي يصعب تفويضها لسبب محدد، هو أنها وظائف متخصصة تتعلق بمجموعة مستعملين محددة تحديداً جيداً، وتعلق غالباً بمجموعة مجيبين محددة أيضاً تحديداً جيداً. وبصفة عامة، فإن وظائف الإدارات المواضيعية كما يلي:

- تقييم احتياجات المستعملين وطريقة تلبيتها بأعلى درجات فعالية التكلفة، فضلاً عن التنبؤ بتطور وجهة تلك الاحتياجات؛
- إعداد خطة عمل بشأن أفضل أسلوب لجمع البيانات ذات الصلة، على ضوء القيود الإضافية المفروضة بفعل الحدود المقررة للعمل الورقي الذي تولده الوكالات الحكومية؛
- الموازنة بين احتياجات المستعملين الخاصة والقيود المفروضة من جرّاء استعمال التعاريف القياسية والقواعد الدولية للتصنيف والمحاسبة والاحتياجات المعيّنة التي يعرب عنها معدّو حسابات الاقتصاد الكلي؛
- توثيق خصائص جودة البيانات المنتجة وتيسير النتائج لكل من الباحثين وعامة الجمهور.

٥٨٧ - ينبغي في الواقع اعتبار العلاقات مع المستعملين الرئيسيين بالحكومة ووظيفة منفصلة، وسبب ذلك بوضوح هو القدر غير المناسب من الاتصال اللازم لها. وتلزم بالتالي مراجعة الهياكل الضرورية كي تؤدي الإدارة المواضيعية ووظائفها في عدد من المجالات الإحصائية المختلفة (انظر الشكل ألف - ٦، المرفق الثالث).

٥٨٨ - تشكّل الإحصاءات الأساسية المادة الخام التي تشتغل بها الوكالة الإحصائية. ويمكن تنظيم الوحدة المواضيعية بطرائق شتى. إحداها هي طريقة التنظيم حسب المصدر (شركات الأعمال، والأسر المعيشية، والمؤسسات، والقطاع العام)؛ وتتميّز طريقة التنظيم هذه بتطابقها مع الهيكل المقترح للمنظمة الميدانية. وهناك بديل آخر هو تنظيم المجال المواضيعي حسب الجهة المستعملة. وهذه الإمكانية ميزة التطابق مع هيكل ذلك الجزء من الوكالة المسؤول عن أنشطة من قبيل التسويق وتوقّع احتياجات المستعملين. كما يمكن تنظيم الوحدة المواضيعية حسب العملية. فهي على سبيل المثال، يمكن أن تتألف من إدارة واحدة تتخصص في المسوح القائمة على سجلات محاسبة شركات الأعمال، وإدارة أخرى تُعنى بالمسوح الشهرية الموجزة التي تشمل شركات الأعمال والأسر المعيشية على السواء، وهلم جرّاً.

٥٨٩ - الهيكل الأكثر استقراراً وإحكاماً هو الذي تتجسد فيه هذه الاعتبارات كلها. ولذلك، فمن المعتاد أن نجد هياكل تفصل بين إحصاءات الأسر المعيشية وإحصاءات شركات الأعمال (مصدر المعلومات) فضلاً عن الفصل بين إحصاءات الاقتصاد الجزئي وإحصاءات الاقتصاد الكلي (الجهة المستعملة). وتتفاوت نسب المزج في كل حالة، إلا أنه من غير المرجح أن يستند أي هيكل إلى معيار وحيد.

٥٩٠ - هناك بدائل إضافية بشأن كيفية تقسيم كل هيكل فرعي رئيسي. فعلى سبيل المثال، تتمثل إحدى طرائق تقسيم الإحصاءات الاقتصادية الأساسية في التقسيم حسب الصناعة (بوجود إدارات مكلفة بالحراثة، والزراعة، والتعدين، والصناعة التحويلية، والتشييد، والنقل، والتوزيع، والاتصالات، وما إلى ذلك). وبينما يتسم التقسيم الذي من هذا القبيل بالجاذبية، فإنه يُخلف بعض القضايا الرئيسية بلا حل. فعلى سبيل المثال، تتسم أسعار الاستهلاك، والصادرات السلعية والخدمات، والاستثمار في الآلات والمعدات، والتوظيف في الصناعة والتجارة، والإنفاق على البحث والاستحداث بسمة الأهمية فيما يختص بتعليل التغييرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها جميعاً عناصر شاملة لكل الصناعات.

٥٩١ - ما نجده من صعوبة في استعمال معيار وحيد لإنشاء هياكل فرعية نجده أيضاً بالنسبة إلى الإحصاءات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، قد يتصور المرء تقسيماً يستند إلى مصدر المعلومات (المؤسسات المعنية بالتعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية). إلا أن مثل هذا التقسيم لا ينجح تلقائياً. ففي فئة الصحة، يوجد في نفس الوقت اهتمام بنشاط وفعالية مقدمي الخدمات الصحية (المستشفيات والعيادات) وبتنتائج الأنشطة الصحية (المرضى كجزء من الأسر المعيشية)، وبالتكنولوجيات المستعملة (نتائج نفقات البحث والاستحداث). ومن الواضح أن أكثر الطرق فعالية لتقسيم العمل في مجال الإحصاءات الاجتماعية هي مراعاة معايير عديدة.

٥٩٢ - عند تنظيم المكتب، ينبغي أن يتركز الجهد الرئيسي في التشديد على المناسبة والقابلية للتطوع والفهم الواضح لاحتياجات المستعملين، ويكون التقسيم الفعال للعمل هو التقسيم الذي تتحدد فيه الإدارات حسب الجهة المستعملة (في هذه الحالة، يمكن أن يكون التقسيم انعكاساً لطريقة تنظيم الحكومة). ومثل هذا التصنيف شديد الأهمية للصناعات التي من قبيل الصناعات الناشطة في مجالات الطاقة أو النقل أو الزراعة. إلا أنه ليست هناك تقريباً أية فرصة للاختيار في بعض الحالات. فعندما يكون مصدر المعلومات فريداً ومهيماً على سائر الأنشطة المتصلة بالموضوع (مثل ذلك الاتجار الدولي بالسلع، الذي تمثل إدارة الجمارك الوطنية مصدر الغالبية الكبرى من وثائقه) تكاد لا تكون هناك فرصة لضمه إلى أمور أخرى. وفي حالات أخرى، توجد إمكانية بالفعل، ومثال ذلك استناد الأرقام القياسية للأسعار بصفة عامة، والأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك بصفة خاصة، إلى مزيج من طريقة التوبوب ومصدر المعلومات.

٥٩٣ - بالنسبة إلى إحصاءات معيّنة تشمل كافة القطاعات وكافة الصناعات، يوجد بعض الاختيار بشأن أفضل طريقة لتنظيمها. وأحد الأمثلة على ذلك هو المعلومات الإحصائية المتعلقة بالطلب على العمال والمعدات الثابتة. إذ تأتي الإحصاءات المتعلقة بالطلب على العمال من مسوح شركات الأعمال والقطاع العام. ولكن العرض من العمال يُقدر بواسطة تحريات الأسر المعيشية. وإذا قسّمنا الاثنين وفقاً لمصدر المعلومات، سيتوقف إلى حد بعيد مغزى تقسيم الإحصاءات عموماً إلى اجتماعية واقتصادية على وضع مسوحات الأسر المعيشية المتعلقة بالقوة العاملة.

٥٩٤ - يصعب الانحياز إلى جانب دون سواه بشأن هذه المسألة نظراً لشدة تعقيد الحجج؛ وفي نهاية المطاف تُحسّم الأمور بتأثير الشخصيات والحاجة إلى إقامة توازن داخلي. ومن الممكن تصور تنظيم يكون فيه رؤساء كل وحدة مبيّنة في الأشكال ألف - ٥ وألف - ٦ وألف - ٧ (المرفق الثالث) في نفس المستوى التنظيمي تحت إشراف كبير الإحصائيين، كما يمكننا تصور تنظيم تنتمي فيه الوحدات إلى مجموعات مختلفة ويكون رئيس كل مجموعة هو وحده الذي يرفع التقارير إلى الإدارة العليا.

٥٩٥ - يعطينا الشكل ألف - ٧ (المرفق الثالث) صورة أوفى لطريقة ممكنة لتنظيم إدارة للإحصاءات الاقتصادية الأساسية. والفروق المحددة ليست سوى مثال توضيحي. والاقتراحات تستند إلى الاعتبارات التالية:

- فيما يختص بالأنشطة المطروحة في إطار إحصاءات الصناعة، فإن المستهدف هو معلومات عن هيكل تكاليف الصناعات والقيمة الإجمالية لإنتاجها والعناصر التي تشكل القيمة المضافة. وينبغي أن يكون مبلغ القيم المضافة المعدل بمثابة مجموع فرعي في الحسابات القومية (بعد إجراء بضع تسويات نظرية)؛
- تمثل بعض الصناعات نظائر مباشرة لوزارة ما قد يكون لديها فرعها الإحصائي و/أو تولّد، كنتاج فرعي لأنشطتها الإدارية أو التنظيمية، معلومات للأغراض الإحصائية. ويُقترح تجميع هذه الصناعات تحت عنوان "الإحصاءات الصناعية: الفئة الأولى". أما الصناعات الأخرى، فتشكل "الفئة الثانية"؛
- والأنشطة الثلاثة المجموعة تحت عنوان "إحصاءات اقتصادية أساسية عن الاقتصاد بأسره" هي أنشطة من نوع خاص. فهي تعتمد على مصدر وحيد للمعلومات (مثل التجارة الدولية) أو تقنية وحيدة (مثل الأرقام القياسية للأسعار) أو طائفة كبيرة من المصادر والظروف الخاصة (مثل تركيب المعدات الرأسمالية).

٥٩٦ - يبيّن الشكلان ألف - ٨ وألف - ٩ (المرفق الثالث) هياكل ممكنة للإحصاءات الاجتماعية وإحصاءات الأسر المعيشية وإدارة مخصصة للقوى العاملة. والاعتبارات الأساسية للنماذج مشابهة

للاعتبارات المذكورة أعلاه. ومعنى آخر، قد توجد أسباب استراتيجية تدعو إلى دمج كافة إحصاءات القوى العاملة في وحدة تنظيمية واحدة، لا بسبب تجانس الأساليب أو المصادر بل لتحقيق المزيد من التفاعل مع وزارة القوى العاملة. وقد تتحكم أفكار مماثلة في قرار دمج إنتاج كافة الإحصاءات المتصلة بالصحة والتعليم بهدف تبسيط الاتصالات مع الوزارات القوية التي قد تكون لديها فروعها الإحصائية.

٥٩٧ - ليست هناك طريقة معيارية لتنظيم إحصاءات الاقتصاد الكلي. ففي حالات عديدة، تُقدّر هذه الإحصاءات في إدارات الأبحاث بالمصارف المركزية أو إدارات متخصصة بوزارات المالية القائمة على الصعيد الوطني. إلا أنها تتسم بخصائص فريدة تؤثر في طريقة تنظيمها، على النحو الموضح أدناه:

- إحصاءات الاقتصاد الكلي ليست محصلة للقياس المباشر، بل مستمدة من الإحصاءات الاقتصادية الأساسية والحسابات العامة والمتطابقات المحاسبية؛
- الشواغل الرئيسية للمحاسبين القوميين ومُعَدّي موازين المدفوعات تشمل خصائص الموازنة التي ينطوي عليها النظام، والفروق بين مختلف الحسابات، وإجراءات التقدير للعناصر غير المكتملة؛
- الموازنة بين العرض والطلب لكل صناعة - وهي أمر لازم لتقدير العرض الكلي (الناتج المحلي الإجمالي) - تسفر بالضرورة عن فروق وثرعات غير قابلة للشرح. ويشكل استعراض هذه الفروق التغذية المرتدة الأساسية لمديري الإحصاءات الاقتصادية الأساسية؛
- نقاط القوة والضعف النسبية للبيانات الأساسية حسبما تكشف عنها عملية الموازنة تعد عناصر شديدة الأهمية لإعداد أي برنامج تنمية للإحصاءات الاقتصادية الأساسية.

٥٩٨ - على ضوء الخصائص السالفة الذكر، يتولد الاقتراحان التاليان:

- نظراً لأن إعداد حسابات الاقتصاد الكلي يمثل في الواقع تحليلاً كاملاً لجودة الإحصاءات الاقتصادية الأساسية التي تضم تلك الحسابات، يُفضّل أن تديرها إدارة مستقلة؛
- نظراً لأن شواغل القائمين بإعداد الحسابات القومية والحسابات الدولية ذات طابع تحليلي مميز، فإن اشتراكهم في إجراء المسوح الإحصائية أو في التفاوض مع الإدارات الحكومية الأخرى بشأن توفير السجلات الإدارية قد لا يكون الوسيلة المثلى لاستغلال مواهبهم.

٥٩٩ - الإدارة المكلفة بإحصاءات الاقتصاد الكلي لديها بالفعل عدد من الواجبات الصريحة. فهي بالمعنى العام للكلمة مهندس الحسابات الاقتصادية القومية (ونطاق عملها محدد في منشور نظام الحسابات القومية، لعام ١٩٩٣. ١٢٥). وينبغي أن تكون هذه الإدارة

مسؤولة بنفس القدر عن تقديرات مستخرجة، من قبيل الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (هو في العادة تقدير للقيمة المضافة، بالأسعار الثابتة، المتولدة عن القطاعات المسؤولة عن التعدين والصناعة التحويلية وجزء من المرافق العامة) ومستوى الإنتاجية ومعدل التغير فيها، حيثما وُجِدَت التقديرات الحسابية التي من هذا النوع.

٦٠٠ - لأن هناك حالات عديدة تكون فيها الوكالة الإحصائية غير مسؤولة عن إعداد الحسابات القومية، يلزم ذكر النتائج المترتبة عن تقسيم المسؤولية عن إحصاءات الاقتصاد الكلي. فكثيراً ما يكون اهتمام مُنتج الإحصاءات الأساسية بتقديرات الناتج المحلي الإجمالي أقل من اهتمامه بفقد الجودة في الإحصاءات الاقتصادية. ولذلك، ينبغي أن يولي المنسّقون في النظم التي تُقسّم فيها المسؤوليات اهتماماً خاصاً لأهمية التقييم الانتقادي الجاري من منظور مُعدّي الحسابات القومية.

٦٠١ - تتوقف مسألة ما إذا كان من الضروري أن تُسند إلى إدارة حسابات الاقتصاد الكلي مسؤولية إضافية عن إحصاءات من قبيل جدول تدفق الأموال أو ميزان المدفوعات القومي على قدرة الوكالة الإحصائية المركزية على الاطلاع على المعاملات المالية وعلى تفسيرها. ولما كانت هذه القدرة متفاوتة تفاوتاً شديداً، فإن المصرف المركزي يظل مسؤولاً في حالات عديدة عن ميزان المدفوعات، أو على الأقل عن حساب رأس المال في الميزانية.

٦٠٢ - بصفة عامة، يستفيد النظام الإحصائي كثيراً من وجود اتصال وثيق بين منتجي الإحصاءات الأساسية ومُعَدّي حسابات الاقتصاد الكلي. ومثل هذا الاتصال ينبغي أن يكون في الاتجاهين معاً. كما يستفيد النظام من الإسراع بتقديم النتائج الأساسية ووجود استعراض وتقييم نقديين لنوعية تلك النتائج متى أُدرجت في الجداول المحاسبية القومية.

٦٠٣ - يفترض الشكل ألف - ٦ (المرفق الثالث) أن تُسند المسؤولية عن كافة حسابات الاقتصاد الكلي إلى إدارة واحدة.

٦٠٤ - لقد شهد العقدان الماضيان زيادة الاهتمام بعدد من الإحصاءات غير التقليدية، أهمها الإحصاءات المتصلة بالبيئة والموارد الطبيعية، وانتشار المعرفة العلمية، واحتياز التكنولوجيا الجديدة واستعمالها. وبالإضافة إلى ذلك، ازداد كثيراً اعتماد العديد من المكاتب على السجلات الإدارية المتعلقة بالضرائب والمعاشات التقاعدية. وقد تطوّرت الإحصاءات المتعلقة بالضرائب والضمان الاجتماعي كنتائج فرعية للإحصاءات الجديدة المتعلقة بسلوك المستهلكين، التي تولدت عن الربط بين المسوح والسجلات الإدارية. وفي المستقبل القريب، يرجح أن يشهد المجال الإحصائي مزيداً من التوسع مع شيوع استعمال الإنترنت في الأمور المتعلقة بالمعاملات وبالمستهلكين وبالأبحاث والتربية وغير ذلك من المجالات.

٦٠٥ - لا تنطبق على أي من هذه الإحصاءات كل الشروط اللازمة للإدراج في التقسيم التقليدي للمواضيع، الذي يقسمها إلى

تطبيق رئيسي (مثل مسح شركات الأعمال كافة) بدلاً من أطر منفصلة لكل مسح، وبضرورة توحيد معارف الإدارات القائمة بالمشح، باستكمال إطار جمعي بدلاً من الاحتفاظ بأطر فردية.

٦١٢ - الشائع أن يحتشد الإحصائيون الرياضيون في الإدارة المسؤولة عن المعاينة وتصميم مسوح العينات. وبالإضافة إلى مسؤوليات أخرى تضطلع بها هذه الإدارة، فإنها ينبغي أن تكون قادرة على إثبات صحة المبادئ التالية:

- ضرورة استناد كافة المسوح التي تجريها الوكالة الإحصائية إلى تصميمات سليمة؛
- أن تكون المعلومات اللازمة لقياس موثوقية الإحصاءات التي تنتجها الوكالة مفهومة وميسرة لكافة المستعملين؛
- ضرورة اقتناع كافة العاملين في الوكالة الإحصائية اقتناعاً تاماً بالحاجة إلى استناد ما يوظفون به من أنشطة القياس إلى المبادئ العلمية السليمة بوصفها الوسيلة الوحيدة لإثبات جودة الإحصاءات المنتجة.

٦١٣ - طالما ظلت هذه المبادئ الثلاثة على رأس جدول أعمال الوكالة الإحصائية، فليس من المهم كثيراً ما إذا كانت الإدارة المكلفة بالأساليب الإحصائية منفصلة فعلياً عن كل ما عداها، وما إذا كان من الضروري تفرق موظفيها بين الإدارات المعنية بالمستعملين القائمة داخل الوكالة، وما إذا كان من الضروري تبني حلول بديلة. ويتوقف تصميم الهيكل الأساسي إلى حد بعيد على الظروف السائدة في كل بلد.

٦١٤ - من الناحية العملية، نحتاج إلى إقامة توازن بين الشاعلين. فمن ناحية، يمكن أن يقدم الإحصائيون الرياضيون أفضل إسهاماتهم للوكالة الإحصائية الرشيدة بإسهامهم في الأفرقة المشاركة المتعددة الاختصاصات، ليدافعوا فيها عن الجودة وليسعدوا المشورة بشأن الأساليب العملية وليعملوا على زيادة الكفاءة في إنجاز المشاريع. ومن ناحية أخرى، لا بد أن يكون هؤلاء جزءاً من منظمة تدعم تطوير مهاراتهم الفنية وتفتح السبل أمام تقدمهم الوظيفي. وتحقيق توازن بين هذين العاملين يمكن أن يكون أمراً شاقاً. ويبين الشكل ألف - ١١ (المرفق الثالث) طريقة ممكنة لتنظيم هذا المجال.

٦ - الهيكل الأساسي التقني

٦١٥ - أدت التطورات الحادثة في مجال التكنولوجيا إلى زيادات عظيمة في قدرات الوكالة الإحصائية بالمجالات الأربعة التالية:

- (أ) أصبحت في متناول كافة الموظفين في عديد من الوكالات الإحصائية معدات حاسوبية قوية ورخيصة نسبياً؛
- (ب) بفضل تطبيقات البرمجيات السهلة الاستعمال، أتاحت لموظفي تلك المكاتب السيطرة على عدد من الوظائف الإحصائية الرئيسية التي تتراوح بين تصميم الاستبيانات، والجمع، والمراجعة،

مواضيع اقتصادية ومواضيع اجتماعية. فبعضها يندرج في الفئتين معاً. وبعضها، لا سيما الإحصاءات المتصلة بالعلم وبالبيئة الطبيعية، يمثل ميداناً جديداً للتحرري. ولا يمكن حتى الآن تحديد ما إذا كانت هذه الإحصاءات تلزمها إدارات تختص بها (لا سيما في المكاتب الصغيرة). وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هذه الإحصاءات في مرحلة النماء، وليس هناك سوى قلة من المعايير المتفق عليها دولياً للجمع والتبويب، وفي بعض الحالات لا تزال المسؤولية الرئيسية في أيدي وزارات أخرى وليست بالضرورة في أيدي الفروع الإحصائية داخل تلك الوزارات.

٦٠٦ - ثمة حل ممكن لذلك، هو إسناد التطورات الإحصائية الجديدة إلى إدارة الأبحاث بالوكالة الإحصائية، في حالة وجود مثل هذه الإدارة. وثمة حل ممكن آخر، هو إنشاء مرفق للأبحاث داخل إدارة المحاسبة القومية. ومن الواضح أن الحل المناسب سيختلف من بلد إلى آخر.

٥ - الهيكل الأساسي الإحصائي

٦٠٧ - للإدارات المسؤولة عن الهيكل الأساسي الإحصائي ثلاث وظائف رئيسية يُعبر عنها تنظيم الوكالة الإحصائية، وهي كما يلي:

- استحداث أساليب علمية وتطبيقها لقياس المتغيرات المميزة للعمليات الاجتماعية والاقتصادية؛
- صوغ المدونات التي تكفل الاتساق الداخلي في طريقة تعريف المتغيرات وتصنيفها وتكفل في الوقت نفسه قدرماً معيئاً من القابلية للمقارنة فيما بين البلدان (بافتراض التقيد في كل أنحاء النظام الإحصائي الوطني)؛
- إنشاء وصيانة قواعد البيانات اللازمة لأخذ عينات من شركات الأعمال والأسر المعيشية والمرافق العمرانية.

٦٠٨ - كما تتصرف الإدارة المسؤولة عن استحداث الأساليب العلمية وتطبيقها بأكثر من طريقة بوصفها الضمير العلمي للنظام الإحصائي. وينبغي عليها، بصفتها هذه، أن تتقيد بأشد معايير الجودة صرامة.

٦٠٩ - ينبغي أن تتمتع الإدارة المكلفة بالمعايير والمواصفات بسلطة كافية لوضع معايير قانونية يصعب الطعن فيها. وبصفة عامة، ينبغي أن تخضع صحة وسلامة أي معيار أو أسلوب للاستعراض قبل تنفيذه.

٦١٠ - ينبغي أن تحافظ الإدارة المسؤولة عن أطر معاينة الوكالة الإحصائية على السلامة المادية والوظيفية للسجلات وأن تستكملها بصفة دائمة، وأن تُقدّم مقتطفات من الأطر لمن يجرون المسوح بالعيئة أو يجرون التعدادات، وأن تكفل استعمال كافة عناصر الوكالة الإحصائية لأطر المعاينة الرسمية بدلاً من استعمال بدائل غير مأذون بها.

٦١١ - هذه المسؤوليات تفترض مسبقاً وجود قناعة على صعيد الوكالة كلها بأفضلية وجود إطار معاينة شامل وحيد لكل

والتبويب، والتطبيق، والنشر. وقد سبّرت المكونات الجاهزة المتاحة بسهولة عملية برمجة التطبيقات داخلياً، كما ازداد شيوع أسلوب إعادة استعمال تلك المكونات داخل المنظمة؛

(ج) يَسرُّ الربط الحاسوبي الاطلاع الداخلي على البيانات والبيانات الفوقية بفضل بيئات العملاء/الحواسيب الخادمة ذات المستويات المتعددة، وهي البيئات التي باتت راسخة؛

(د) أتاحت تكنولوجيا المعلومات للموظفين إمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى المصادر الخارجية للمعلومات، مما أتاح إجراء الأبحاث وجمع المعلومات العامة وأداء مهام مناسبة أخرى على كافة مستويات المنظمة، وليس عن طريق الإدارة العليا وحدها. ونتيجة لهذه التغييرات وما يتصل بها من تغييرات، نشأت شواغل جديدة بصدد إدارة بيئة تكنولوجيا المعلومات.

٦١٦ - على ضوء هذه التطورات، ينبغي أن تقوم الإدارة المكلفة بالهيكل الأساسي التقني بالوظائف التالية:

- إدارة نموذج تكنولوجيا المعلومات الخاص بالمنظمة على النحو المبين في الفرع ألف بالفصل السابع؛
- إدارة الهيكل الأساسي التقني للوكالة؛
- تحديد مدى استعمال أسلوب التعاقد من الباطن وإدارة العلاقة مع البائعين؛
- وضع الخطط اللازمة لاستبدال المعدات الرأسمالية؛
- إسداء المشورة بشأن طرق استعمال تكنولوجيا المعلومات لنهوض برسالة الوكالة الإحصائية.

٧ - وظيفة التحليل

٦١٧ - لا بد أن تتغلغل وظيفة التحليل تغلغلاً تاماً، بحيث تُؤدّي في كافة مجالات الوكالة الإحصائية. إلا أن الوكالة يقع على كاهلها عبء تشغيلي ثقيل، وهذا يجعل من المتعذر على موظفيها الاشتراك دائماً في التحليل الصرف. ومن المؤكد أن اتباع النهج التحليلي إزاء المشكلات ضرورة ينبغي أن تشجع في كل مكان، إلا أن للتحليل في هذا السياق مفهوماً مختلفاً.

٦١٨ - هناك نوعان رئيسيان من الأنشطة التحليلية ينبغي أن نبحثهما. أولهما نوع يمكن أن نصفه على أنه بحث يستهدف زيادة كفاءة العمليات ونقل المفاهيم الأساسية لأنشطة القياس، والابتكار في الأساليب التي تقلل الأخطاء إلى أدنى حد. أما النشاط التحليلي الآخر، فإنه يستهدف إدراك فحوى النتائج المحقّقة، ووضعها في سياقات اجتماعية أو اقتصادية مفهومة؛ وربطها بالأحداث والعمليات الأخرى، وزيادة قيمتها بصفة عامة لدى المستعملين. وبطبيعة الحال، فإن التغذية المرتدة بشأن أي قصور أو غموض في النتائج العددية تمثل ناتجاً فرعياً لهذا النشاط التحليلي.

٦١٩ - التعليقات الواردة في هذا الفرع تتصل أساساً بالمجموعة الثانية من الأنشطة التحليلية. ومن ناحية التنظيم، ينبغي أن تقرّر الوكالة ما إذا كان من الضروري إجراء هذا النشاط في كافة الإدارات المواضيعية أو ما إذا كان من الضروري تركيزه في إدارة واحدة تخدم الوكالة بأسرها أو في مجال واحد يخدم الوكالة بأسرها. إلا أن الوكالة الفعّالة تدمج عناصر هذين النهجين معاً بصفة عامة.

٦٢٠ - ويمكن تصور حد فاصل بالاهتداء بالمبادئ التالية: المادة الإيضاحية المصاحبة لإصدار النتائج الجديدة (لا سيما نتائج المسوح الجارية أو الأنشطة الإحصائية الأشد تعقيداً) تتولى أمرها الإدارة المواضيعية؛ والمادة التحليلية التي يراد لها أن تُطرح وحدها (التي من قبيل دراسة الطلب على المرافق الصحية على ضوء أحدث الإسقاطات الديمغرافية، أو العلاقة بين معدلات بقاء الشركات الصغيرة ونزوعها إلى الابتكار عن طريق عمليات إنتاج جديدة) تتولاها إدارة متفرغة قادرة على التحليل الاقتصادي والاجتماعي والديمغرافي.

٦٢١ - لعلّ الموضوع الذي يمكن أن تُقام فيه الوحدة المكلفة بالتحليل هو مجال مواضيعي من قبيل إحصاء الاقتصاد الكلي أو الإحصاء الاجتماعي، وذلك حسب الاهتمام التحليلي في الوكالة. وهناك بديل آخر يتمثل في إسناد هذه الوظيفة إلى مكتب كبير الإحصائيين.

٨ - التخطيط

٦٢٢ - يعتبر التخطيط ضرورة أساسية لنجاح الوكالة الإحصائية. والخطة السليمة تقترح سلسلة أهداف، وتقدم حججاً منطقية بشأن طريقة تليتها، وتعلل مدى كفاية الموارد المخصصة.

٦٢٣ - تتعلق وظيفة التخطيط بإنشاء عملية تنتج خطة، وتحدد شروط تنفيذها، وترصد ذلك التنفيذ، وتقدم المشورة بشأن التراجعات والبدايل عند الضرورة.

٦٢٤ - هناك طريقتان لتنظيم وظيفة التخطيط. إحداها هي تعيين موظف تخطيط، أو تخصيص مكتب تخطيط، للقيام بهذه العملية سنوياً بحيث يكون مسؤولاً عن مواصلة الخطة. والطريقة الأخرى هي دفع إدارة الوكالة الإحصائية إلى الإسهام في جهد تعاوني لإنتاج خطة متوازنة. ومن الواضح أن بذل جهد تشترك فيه كافة عناصر الوكالة سيحظى بدرجة من القبول والتأييد والالتزام تفوق الدرجة الممنوحة للجهود المتخصصة.

٦٢٥ - الإطار الزمني عنصر ذو أهمية خاصة في التخطيط. وينبغي ألا تقتصر الأنشطة الإحصائية الإنمائية على خطة لسنة واحدة؛ ورغم ذلك ينبغي أن يكون التخطيط واقعياً وألا يستشرف المستقبل البعيد. فكلما طال الإطار الزمني قلت موثوقية الافتراضات التخطيطية اللازمة لضمان تخصيص الموارد تخصيصاً سليماً. وقد يتحقق التوازن بين الاعتبارين إذا ما حططنا وفقاً لإطار زمني ثلاثي السنوات.

(مثل استعمال أساليب موضوعية وانعدام التلاعب السياسي)؛
و ضمانات لسرية السجلات الإفرادية.

٦٣٠ - هذه مسائل قد تصعب الإجابة عليها، لا سيما المسائل المتعلقة بالجودة وترتيب الأولويات. ويتعزز موقف الوكالة بدرجة هائلة إذا أمكنها أن تبين أن قرارها قد استعرضتها مجموعة مختارة غزيرة المعرفة من غير العاملين بها وأنها قد وضعت في حساباتها عند اتخاذ القرار النهائي التعديلات المتفق عليها أو التعديلات المقترحة. وبالمثل، يمكن أن يتعزز موقف الوكالة بشأن موضوعية الأساليب المختارة وتحسن توقيتها إذا أمكنها أن تبين أن أفضل الخبراء الفنيين المتاحين قد استعرضوها وأجازوها.

٦٣١ - لهذه الأسباب، فإنه بينما يكلف في العادة مجلس أعلى أو لجنة عليا بإجراء استعراض دوري للسياسات والأولويات الإحصائية نجد عدداً من الوكالات قد أقام شبكة من الهيئات الاستشارية التكميلية. وتقارير هذه الهيئات تتاح للجمهور وللسلطات الحكومية المسؤولة عن الوكالة.

٦٣٢ - تسمح التدابير الداعمة بأن تواجه الوكالة الإحصائية كافة التحديات التي تنشأ عن ممارسة ولايتها. ومهما كانت الآليات الموجودة، فإن من الأهمية بمكان وجود ما يلي:

- أساس قانوني سليم؛
 - أشخاص محترمون يهتمهم الأمر (وطنيون ودوليون) يأتون من خارج الوكالة وينضمون، بصفة رسمية أو غير رسمية، كأعضاء إلى شبكات اللجان؛
 - منزلة جماهيرية تكافئ مع مسؤولياتها بوصفها الباحث الرئيسي عن الحقائق لصالح الحكومة ولصالح الأمة.
- ٦٣٣ - أخيراً، لا بد أن تبين الوكالة أنها تدير مواردها بحكمة، وتداول على إعلام الحكومة والجمهور، وتخدم المجتمع الإحصائي الدولي، وتبلغ المعلومات الهامة بنزاهة وفعالية.

٦٢٦ - يتضمن الفصل الخامس وصفاً تفصيلياً للآليات الأفقية. وهناك فروق غير قليلة بين التدرجات الهرمية العمودية وهيكل اللجان. فالهيكل العمودي (أو الخطي) للوكالة الإحصائية يتبع بصفة عامة التدرج الهرمي للإدارة العامة؛ وهو منصوص عليه في حالات كثيرة في القانون المنظم للوكالة؛ وغالباً ما يكون مناظراً للمخصصات المالية التي رصدتها الحكومة للوكالة الإحصائية. ولما كان الأمر كذلك، فلن يكون من الممكن تغييره بسهولة، رغم ضرورة تحاشي التصلب التام.

٦٢٧ - الهيكل الأفقي للوكالة الإحصائية (أي هيكلها المؤلف من لجان مخصصة) موجود لحل المشكلات الإدارية والمواضعية والإجرائية الكامنة في الهيكل الرسمي للوكالة. ونظراً لطبيعة المشكلات، ولفعالية تلك اللجان في فض التضارب ولما تحظى به من احترام بوصفها مصدراً للمشورة المنزهة عن الهوى، فإنها (أي اللجان) تمنح الإحساس بالتماسك الذي يقوّضه الهيكل العمودي أحياناً دون قصد. وقيام اللجان بهذين الدورين يقتضي أن يكون هيكل اللجان بالوكالة الإحصائية شديدة المرونة كي يستفيد تماماً من السجاي الشخصية لموظفيها في الاستجابة بسرعة للمشكلات متى نشأت.

جيم - بناء الدعم الخارجي

٦٢٨ - لا يمكن أن تعمل أية وكالة إحصائية بصورة فعّالة دون عون منتظم من الصلات الخارجية. وكلما عظمت هذه الصلات زاد دعمها لمصادقية المكتب.

٦٢٩ - يمكن أن تواجه الوكالة الإحصائية تحدياً على جبهات مختلفة من قبل المنتمين إلى جماهيرها المتنوعة. إذ قد يطلب المستعملون تفسيرات لطريقة تحديد الأولويات؛ و ضمانات بشأن جودة النتائج

الحاشية

^{١٢٥} Commission of European Communities, and others (United Nations publication, Sales No. E.94.XVII.4)

المرفق الأول - النموذج المشروح لقانون إحصاء وطني

مقدمة

يغطي الفرع هاء بالفصل الثاني من هذه الطبعة من دليل التنظيم الإحصائي بعض المبادئ العامة للقانون الإحصائي، وإن كان يتضمن بعض الأمور المحددة. والمرفق الأول يقدم نصوصاً محددة يمكن أن تستفيد منها البلدان التي تريد إدخال قانون إحصائي عام أو تعديل قانون موجود من هذا النوع. وينبغي التشديد على أن هذا "القانون الإحصائي النموذجي" لا يقصد به بأي حال أن يكون إجبارياً أو إيعازياً. وهو مجرد تصوير للمسائل التي يتناولها القانون الإحصائي الفعلي في بلدان مختلفة؛ وقد استمدت نصوص عديدة من قوانين إحصائية فعلية. ويتضمن النموذج، الذي أعد لبلد خيالي سُمي "نمبرلاند"، نوعين من العناصر، هما:

١ - المسائل التي تتناول أموراً مبدئية ينبغي معالجتها في أي قانون إحصائي (مشار إليها بألفاظ وعبارات مطبوعة بنقط سميك). وفي هذا الصدد، يشار أيضاً إلى "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية"، التي اعتمدها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٤. وهذه المسائل غالباً ما تتصل مباشرة بما ورد في المبادئ، حسبما توضّح شروح النصّ.

٢ - العناصر البديلة أو الاختيارية: ويشير عنوان "بدائل" إلى حلول مختلفة، ولكنها ليست بالضرورة أقل شأناً من الحلول المبيّنة في المسائل المذكورة من قبل. أما "الخيارات"، فهي إلى حد بعيد صالحة للبلدان كل حسب أحواله، أي أنها قد تكون صالحة لبعض البلدان ولكن بلداناً أخرى قد لا تقبلها.

قانون نمبرلاند الإحصائي

ملاحظة: يتألف القانون من ثلاثة فروع رئيسية، هي: الأحكام العامة (انظر الفرع هاء - ١، الفصل الثاني)، التي تتعلق بالفعاليات الرئيسية بالنظام الإحصائي وأدوارها ومسؤولياتها وتفاعلاتها؛ والعمليات الإحصائية وجمع البيانات، بما في ذلك أحكام للنظم اللامركزية إقليمياً (انظر الفرع هاء - ٦، الفصل الثاني)؛ وسريّة البيانات، بما في ذلك إمكانية الاطلاع على المعلومات التي تحميها قوانين أخرى (انظر الفرع هاء - ٤، الفصل الثاني).

ألف - الأحكام العامة

١ - التعاريف^أ

في هذا القانون:

- (أ) تعني عبارة "كبير الإحصائيين" كبير إحصائي نمبرلاند؛
(ب) تعني لفظة "إدارة" أية إدارة أو مجلس أو مكتب أو وكالة أو أي شعبة أخرى بحكومة نمبرلاند أو حكومة منطقتة أو أي وكالة تابعة لأي من الحكومتين؛
(ج) تعني لفظة "وزير" عضو مجلس وزراء نمبرلاند؛
(د) تعني لفظة "المحيط" شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً يُلتَمَس أو يُقدّم بشأنه أو بشأن أنشطته، عملاً بهذا القانون، أي تقرير أو معلومات؛
(هـ) تعني لفظة "المجلس" المجلس الإحصائي الوطني لنمبرلاند.

٢ - تعيين كبير الإحصائيين

يُعيّن رئيس جمهورية نمبرلاند، بناءً على توصية مجلس الوزراء، موظفاً بلقب "كبير إحصائي نمبرلاند" ليتولى المنصب لمدة محددة بخمس سنوات قابلة للتجديد.

ملاحظة: تعيين كبير الإحصائيين لفترة محددة يساعد على ضمان استقلاله المهني ويجول دون التدخل السياسي في الإحصاء الرسمي (انظر أيضاً الفرع جيم - ٤، الفصل الثاني أعلاه).

البديل الأول

يُعيّن رئيس وزراء نمبرلاند موظفاً يسمى "كبير الإحصائيين".

البديل الثاني

يُعيّن برلمان نمبرلاند موظفاً يسمى "كبير الإحصائيين".

البديل الثالث

يُعيّن رئيس جمهورية نمبرلاند، بناءً على توصية المجلس الإحصائي الوطني، موظفاً يُسمى "كبير الإحصائيين".

خيار

يُعيّن رئيس جمهورية نمبرلاند وزيراً للإحصاء، يتصرف بوصفه "كبير الإحصائيين".

٣ - دور كبير الإحصائيين

إن كبير الإحصائيين:

- (أ) يُسدي المشورة بشأن المسائل المتصلة بالبرامج الإحصائية لإدارات حكومة نمبرلاند، ويتشاور مع تلك الإدارات لذلك الغرض؛
(ب) ويقرر طريقة جمع البيانات للأغراض الإحصائية، وكيفية تبويبها، وموعد وكيفية نشر الإحصاءات؛
(ج) ويشرف بصفة عامة على أعمال هذا القانون، ويراقب عمليات الجهاز الإحصائي لنمبرلاند، ويوجّه موظفيه؛
(د) ويمثل نمبرلاند في الاجتماعات الإحصائية الدولية، أو يسمي موظفاً أو أكثر من موظف بالجهاز الإحصائي لنمبرلاند للقيام بذلك.

ملاحظة: تساند الأحكام الواردة في هذه المادة الدور التنسيقي لكبير الإحصائيين (الفقرة الفرعية [أ])؛ واستقلاله المهني (الفقرة الفرعية [ب])؛ وانظر أيضاً المرفق الثاني المعنون "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية"؛ ودوره الدولي (انظر المادة ٩ والمادة ١٠ من المرفق الثاني ب "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية").

٤ - الجهاز الإحصائي لنمبرلاند

يُنشأ مكتب إحصائي يُعرف باسم الجهاز الإحصائي لنمبرلاند، تتمثل مهامه فيما يلي:

(أ) جمع المعلومات الإحصائية المتصلة بالأنشطة التجارية والصناعية والمالية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأنشطة العامة وبحالة الشعب، وعلى تبويب هذه المعلومات وتحليلها ونشرها؛

(ب) التعاون مع إدارات الحكومة على جمع المعلومات الإحصائية، بما فيها الإحصاءات المستمدة من أنشطة تلك الإدارات، وعلى تبويب تلك المعلومات ونشرها؛

(ج) التشجيع على تفادي ازدواج المعلومات التي تجمعها إدارات الحكومة؛

(د) العمل بصفة عامة على تعزيز وتطوير الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة المتصلة بـ نمبر لاند ككل وبكل منطقة من مناطقها، وعلى تنسيق الخطط الرامية إلى تكامل تلك الإحصائيات.

٥ - خطة العمل، وإصدار الجدول الزمني والتقارير السنوي

(أ) قبل ثلاثة أشهر من بدء كل سنة مالية جديدة، يقدم كبير الإحصائيين إلى مجلس الوزراء بـ خطة عمل للسنة المالية المقبلة، تبين كافة عمليات الجمع الإحصائي الرئيسية والمشورات المشمولة بالخطة، فضلاً عن تقديرات للنفقات والإيرادات المتصلة بهذا؛

(ب) في بداية كل سنة مالية جديدة، ينشر كبير الإحصائيين جدولاً زمنياً لأهم عمليات إصدار الإحصائيات الجديدة في تلك السنة المالية؛

(ج) في غضون الأشهر الثلاثة التالية لنهاية كل سنة مالية، يقدم كبير الإحصائيين إلى مجلس الوزراء بـ تقريراً بصدده أنشطة الجهاز الإحصائي لنمبر لاند في السنة المالية المنقضية.

ملاحظة: تتعلق هذه المادة أساساً بالشفافية والمساءلة، اللتين هما جانبان هامان من جوانب المبادئ الأساسية. إذ أن نشر الجدول الزمني للإصدارات مسبقاً (الفقرة الفرعية [ب] أعلاه) يمنع التدخل السياسي في النتائج الإحصائية.

٦ - المجلس الإحصائي الوطني

(أ) ينشأ مجلس إحصائي وطني يتمثل دوره فيما يلي:

١- إسداء المشورة إلى كبير الإحصائيين بشأن خطط العمل الإحصائي؛ وتضاف مشورته عند تقديم خطة العمل إلى مجلس الوزراء؛

٢- التعليق على التقرير السنوي الذي يقدمه كبير الإحصائيين إلى مجلس الوزراء؛ وتضاف تعليقاته إلى هذا التقرير؛

٣- إسداء المشورة إلى كبير الإحصائيين بشأن أية مسائل إحصائية أخرى؛

(ب) يرأس كبير الإحصائيين المجلس؛

(ج) يجتمع المجلس أربع مرات على الأقل كل سنة؛

(د) للمجلس أن ينشئ لجاناً فرعية وأفرقة استشارية مخصصة؛

(هـ) يضم المجلس ما لا يقل عن ١٥ عضواً، يمثلون أهم جماعات مستعملي الإحصاءات الرسمية، لا سيما الإدارات الحكومية ومجمع شركات الأعمال والأوساط الأكاديمية؛

(و) أعضاء المجلس يعينهم الوزير، بناءً على توصية كبير الإحصائيين. وتكون مدة عضويتهم أربع سنوات قابلة للتجديد؛

(ز) يُقر الوزير النظام الداخلي للمجلس.

ملاحظة: يتمثل الدور الرئيسي للمجلس الوطني الإحصائي في التواصل مع مستعملي الإحصاءات، مما يُعزّز مناسبة الإحصاءات الرسمية (انظر المادة ١ من "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية"، الواردة بالمرق الثاني). ولما كانت هناك طرق مختلفة عديدة لإنشاء مثل هذا المجلس، ترد أدناه بدائل لما ورد أعلاه.

البدائل

(أ) يرأس الوزير المجلس، ويكون كبير الإحصائيين نائباً للرئيس؛

(ب) يكون للمجلس رئيس مستقل، ويكون كبير الإحصائيين عضواً بحكم منصبه؛

(ج) قد يقل عدد أعضاء المجلس أو يزيد عن المذكور أعلاه؛

(د) يُقرّ المجلس خطة العمل الإحصائي (بدلاً من الاكتفاء بإسداء المشورة بشأنها)؛

(هـ) تتم الترقية للعضوية بالاقتدار (المجلس نفسه هو الذي يقترح أسماء المرشحين)؛

(و) ينص القانون على العضوية (مثال ذلك النص على منح العضوية لـ "ممثل لوزارة المالية، وممثل للمصرف المركزي، وممثل لمجلس المستشارين الاقتصاديين" وما إلى ذلك)؛

(ز) تطول مدة العضوية أو تقصر.

باء - العمليات الإحصائية وجمع البيانات

ملاحظة: هذا الجزء من القانون يتعلق أساساً بالترتيبات العملية لجمع البيانات، بما فيها إمكانية الوصول إلى مصادر البيانات الحكومية التي قد تكون ذات صلة بالأغراض الإحصائية. وينبغي جمع الإحصاءات بأفضل طريقة، كما ينبغي ألا تُلقى أعباء لا داعي لها على كاهل المحييين (انظر أيضاً المرفق الثاني، "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية").

١ - الموظفون الإحصائيون

يجوز لكبير الإحصائيين أن يستخدم ما قد يلزم من مندوبين أو عدادين أو وكلاء أو أشخاص آخرين لكي يجمعوا للجهاز الإحصائي لنمبر لاند ما يعتبره كبير الإحصائيين إحصاءات ومعلومات مفيدة لمحققة للصالح العام تتصل بما يحدده هو من أنشطة تجارية وصناعية ومالية واجتماعية واقتصادية وخلاف ذلك من الأنشطة؛ وكبير الإحصائيين هو الذي يحدد واجبات المندوبين والعدادين والوكلاء وخلافهم من الأشخاص.

خيارات

الموظفون العموميون

يجوز للوزير أن يستخدم، لمدد يُقرها هو، أيًا من الموظفين العموميين في نمبر لاند لأداء أي واجب أو مهمة أو ممارسة أية صلاحية للجهاز الإحصائي لنمبر لاند. بموجب هذا القانون أو أي قانون آخر؛ وكل من تجري الاستعانة بخدماته على هذا النحو يعتبر، بموجب هذا القانون، شخصاً مستخدماً بموجب هذا القانون.

ملاحظة: هذا يعني أن الوزير المسؤول سياسياً عن الإحصاء الرسمي لديه صلاحية تتيح له الاستعانة بموظفي خدمة مدنية من خارج الجهاز الإحصائي لنمبر لاند لكي يؤدوا مهاماً إحصائية؛ وهذا يمكن أن يكون، ضمن أشياء أخرى، أمراً هاماً للتعدادات.

ورغم ذلك، توجد أنواع أخرى من الصلات بين الحكومات الإقليمية والمركزية في البلدان ذات الهيكل الاتحادي.

٢ - تقاسم المعلومات

يجوز لكبير الإحصائيين أن يُبرم اتفاقاً مع أي إدارة أو بلدية أو مؤسسة أخرى لتقاسم المعلومات المجموعة من أحد المجيبين.

وينص مثل هذا الاتفاق على ما يلي:

(أ) إخطار المجيب، بإشعار، بأن المعلومات تُجمع لصالح الجهاز الإحصائي لنيبرلاند والإدارة أو المؤسسة، حسبما يكون الحال؛

(ب) متى أخطر المجيب كبير الإحصائيين، كتابة، باعتراضه على تقاسم جهاز نيبرلاند الإحصائي للمعلومات، لا يمكن تقاسمها مع الإدارة أو المؤسسة ما لم يكن مأذوناً للإدارة أو المؤسسة، بموجب القانون، بأن تطلب من المجيب تقديم تلك المعلومات.

ملاحظة: انظر أيضاً المادة ٦ من "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية"، المرفق الثاني.

خيار

الاطلاع على السجلات

كل من كان معيّناً بصفة حارس على، أو مسؤول عن، أي وثائق أو سجلات محفوظة في أي إدارة أو أي مكتب بلدي أو مؤسسة أو شركة أعمال أو منظمة ويمكن الحصول منها على معلومات مُلتمسة بشأن مواضيع هذا القانون أو معلومات تساعد على استكمال تلك المعلومات أو تصويبها، عليه أن يمنح حق الاطلاع عليها لهذين الغرضين لمن يأذن له كبير الإحصائيين بالحصول على تلك المعلومات أو بالمساعدة على استكمال تلك المعلومات أو تصويبها.

٣ - المعلومات الزائفة أو غير القانونية

متى انعدمت الأعذار القانونية، فإن كل من:

(أ) يرفض أو يهمل الإجابة، أو يعتمد تقديم إجابات زائفة، على أي سؤال ضروري للحصول على أي معلومات مُلتمسة بصدد مواضيع هذا القانون أو متصلة بما يطلبها منه أي شخص مُستخدم بموجب هذا القانون أو يُعتبر مستخدماً بوجهه؛

(ب) أو يرفض أو يهمل تقديم أي معلومات، أو يرفض أو يهمل ملء أي جداول أو استمارات مطلوب منه ملؤها، بقدر ما يعلم ويعتقد، وإعادة ما متى وكيفما طلب منه عملاً بهذا القانون، أو يعطي متعمداً معلومات زائفة أو مضللة أو يلجأ إلى أي صورة أخرى من صور الغش، يُعدّ، بالنسبة لكل حالة من حالات الرفض أو الإهمال أو الرد الزائف أو الغش، مذنباً مرتكباً لجريمة ويكون عُرضة للحكم عليه، على وجه السرعة، بغرامة لا تتجاوز أو بالسجن لمدة لا تتجاوز أو بكلتا العقوبتين.

٤ - رفض الموافقة على الاطلاع على الوثائق

إن كل من:

(أ) كان معيّناً بصفة حارس على، أو مسؤول عن، أي وثائق أو سجلات محفوظة في أي إدارة أو أي مكتب بلدي أو مؤسسة أو شركة أعمال أو منظمة ويمكن الحصول منها على معلومات مُلتمسة بشأن مواضيع هذا القانون، أو على معلومات تساعد على استكمال تلك المعلومات أو تصويبها، ورفض أو أهمل منح حق الاطلاع على المعلومات لأي شخص أذن له كبير الإحصائيين بذلك؛

لأغراض هذا القانون، يُعتبر جميع الأشخاص المُستعان بهم بموجب عقود لأداء خدمات خاصة لكبير الإحصائيين عملاً بهذا القانون ومُستخدمو هؤلاء الأشخاص وو كلاؤهم مُستخدمين بموجب هذا القانون في أثناء أدائهم تلك الخدمات.

التعاون مع السلطات الإقليمية

يجوز لكبير الإحصائيين أن يبرم مع حكومة منطقة ما اتفاقات تنص على توفير ما يلزم أو يناسب غرض تنفيذ هذا القانون أو تفعيله، لا سيما بالنسبة لكافة المسائل التالية أو لأي منها:

(أ) قيام الموظفين الإقليميين بممارسة أي صلاحية ممنوحة لأي موظف عملاً بهذا القانون، أو بأداء أي واجب مفروض عليه عملاً بهذا القانون؛

(ب) قيام أي إدارة إقليمية أو موظف إقليمي بجمع ما يقتضيه غرض هذا القانون من معلومات إحصائية أو معلومات أخرى؛

(ج) قيام أي إدارة إقليمية أو موظف إقليمي بتزويد كبير الإحصائيين بالمعلومات الإحصائية.

وكل موظف إقليمي يمارس أي صلاحية ممنوحة لأي موظف عملاً بهذا القانون أو يؤدي واجباً مفروضاً على أي موظف عملاً بهذا القانون، على سبيل الإعمال لأي اتفاق مُبرم بموجب هذه المادة، سيعتبر، فيما يختص بممارسة تلك الصلاحية أو أداء ذلك الواجب، مستخدماً بموجب هذا القانون.

ولكبير الإحصائيين أن يُبرم مع حكومة منطقة ما اتفاقاً يقضي بأن يتبادل مع الوكالة الإحصائية للمنطقة، أو يحيل إليها، ما يلي:

(أ) الردود على أي تحريات إحصائية معيّنة؛

(ب) الردود على أي فئات معيّنة من المعلومات المجموعة بموجب هذا القانون؛

(ج) أية تبويبات أو تحليلات تستند إلى الردود المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) أو (ب).

وأي اتفاق مُبرم مع منطقة ما لخدمة أغراض هذه المادة لا يسري إلاّ بصدد الوكالة الإحصائية للمنطقة:

(أ) التي تملك السلطة القانونية لجمع المعلومات المراد تبادلها أو إحالتها، عملاً بالاتفاق، من مجيب خاضع لعقوبات قانونية مقررة بسبب رفض أو إهمال تقديم المعلومات للوكالة أو بسبب تزوير المعلومات المقدمة منه إلى الوكالة؛

(ب) الممنوعة بحكم القانون من الإفصاح عن أي معلومات من نوع مُنح الجهاز الإحصائي لنيبرلاند وموظفوه ومستخدموه من الإفصاح عنه، إذا كانت المعلومات قد قُدمت إلى الجهاز الإحصائي لنيبرلاند؛

(ج) التي يكون موظفوها ومستخدموها عرضة لعقوبات قانونية في حالة إفشاء أي معلومات من النوع المبين في الفقرة الفرعية (ب).

وعندما يجمع الجهاز الإحصائي لنيبرلاند من أحد المجيبين أي معلومات من هذا القبيل، يقوم ذلك الجهاز بتبنيه المجيب إلى أسماء أية وكالات إحصائية يرتبط معها كبير الإحصائيين باتفاق من هذا القبيل.

ملاحظة: هناك عدة طرائق مختلفة للتفاعل والتعاون بين الوكالة الإحصائية الوطنية والهيئات الإقليمية. وفي بعض البلدان، تكون لدى الوكالة الإحصائية الوطنية مكاتب إقليمية خاضعة لسيطرتها خضوعاً تاماً (هذا يُسمى عادةً "النظام العمودي")، بينما تعتبر المكاتب الإحصائية الإقليمية في بلدان أخرى جزءاً من الحكومة الإقليمية ("النظام الأفقي"). كما يوجد أيضاً خليط من هذين النظامين.

التعداد الزراعي

يُجري الجهاز الإحصائي لنميرلاند تعداداً لزراعة نميرلاند في سنة ثم يجريه في كل سنة عاشره بعد ذلك.

أسئلة التعداد

يحدّد رئيس جمهورية نميرلاند، بأمر منه، الأسئلة التي توجّه في أي تعداد يجريه الجهاز الإحصائي لنميرلاند.

ملاحظة: في بعض البلدان تكون أنظمة التعداد جزءاً من قانون الإحصاء العام؛ وفي بلدان أخرى تخضع التعدادات لتشريع منفصل.

جيم - سرّية البيانات

ملاحظة: من الواضح أن سرّية البيانات الفردية تمثل أحد الشواغل الرئيسية لـ "المبادئ الأساسية". فبالإضافة إلى حكم عام في قانون الإحصاء (المادة ١١ أدناه)، غالباً ما يكون قسّم تولي الوظيفة الذي يؤديه الموظفون الإحصائيون (المادة ١٢ أدناه) جزءاً من القانون الإحصائي أيضاً.

١ - حظر إفشاء المعلومات

باستثناء ما يحدث بغرض إبلاغ المعلومات وفقاً لأي شروط واردة في اتفاق مبرم بموجب هذا القانون، وباستثناء ما يحدث لأغراض المقاضاة بموجب هذا القانون ولكن رهناً بأحكام هذه المادة:

(أ) لا يُسمح لأي شخص، بخلاف المستخدم أو الشخص المعترف مستخدماً الذي أقسم القسم بموجب هذا القانون، بأن يفحص أي إقرار فردي قابل للتحديد قُدّم بموجب هذا القانون؛

(ب) لا يمكن لأي شخص أقسم القسم بموجب هذا القانون أن يفصح عن أية معلومات جرى الحصول عليها بموجب هذا القانون أو يتسبب متعمداً في الإفصاح عنها، بأي وسيلة، بطريقة تسمح من واقع الإفصاح بالربط بين المعلومات المتأتية من أي إقرار فردي وأي شخص منفرد ممكن تحديده أو أي شركة أعمال أو منظمة منفردة ممكن تحديدها.

٢ - قسم الوظيفة

قبل أن يبدأ كبير الإحصائيين أو أي شخص مستخدم أو يعتبر مستخدماً بموجب هذا القانون مهام عمله، يؤدي القسم التالي ويوقع على الإقرار الرسمي التالي:

أقسم (أو أُقِرّ) أنا،، بصفة رسمية، أنني (بأنني) سأقوم، بإخلاص وأمانة، بمهام عملي كمستخدم لدى الجهاز الإحصائي لنميرلاند طبقاً لمتن نص قانون الإحصاء وكافة القواعد والتعليمات المدرجة في إطاره وأنني (وبأنني) لن أكشف أو أعلن، دون تفويض صادر على النحو الواجب لأجل ذلك، أي أمر أو شيء ينمي إلى علمي بحكم عملي.

ومتى كان الشخص المستعان به بموجب عقد لأداء خدمات خاصة لكبير الإحصائيين عملاً بهذا القانون شخصاً اعتبارياً، يؤدي كبير موظفيه التنفيذيين وموظفوه ومستخدموه ووكلاؤه الآخرون المستعان بهم لأداء الخدمات الخاصة القسم التالي، أو يوقعون على الإقرار الرسمي التالي، قبل توليهم أية مهمة من المهام اللازمة بموجب العقد:

أقسم (أو أُقِرّ) أنا،، بصفة رسمية، أنني (بأنني) سأقوم، بإخلاص وأمانة، بمهام عملي كمستخدم لدى (اسم الشخص الاعتباري) فيما يخص باستخدامي لتنفيذ طبقاً لمتن نص قانون الإحصاء وكافة القواعد والتعليمات المدرجة في إطاره وأنني (وبأنني) لن أقوم، دون

(ب) أو تعمد أو استهدف بصورة أخرى عرقلة أي شخص مستخدم عند أدائه أي واجب بمقتضى هذا القانون يُعدّ مذنباً مرتكباً لجريمة ويكون عرضة للحكم عليه، على وجه السرعة، بغرامة لا تتجاوز أو بالسجن لمدة لا تتجاوز أو بكلتا العقوبتين.

ملاحظة: رغم أن الإنفاذ بواسطة القانون قد لا يكون الطريقة المثلى للحصول على بيانات أساسية للإحصاءات (انظر الفرع هاء - ٣، الفصل الثاني)، تتضمن معظم القوانين المتعلقة بالإحصاء أحكاماً تجعل جمع البيانات للأغراض الإحصائية بحكم القانون.

خيارات

نظام ترميز للسلع

ينشئ كبير الإحصائيين نظام ترميز للسلع المستوردة إلى نميرلاند والمصدّرة منها لكي يتسنى جمع إحصاءات تتعلق بهذه السلع وتبويب تلك الإحصاءات وتحليلها ونشرها.

استمارات البيانات الإحصائية

يمكن أن يقرر كبير الإحصائيين إرسال استمارة إلى الشخص المأذون بالحصول منه على معلومات بموجب هذا القانون بالحصول عليها، وذلك بدلاً من الاستعانة بوكلاء أو مستخدمين لجمع الإحصاءات بموجب هذا القانون، أو بالإضافة إلى الاستعانة بهم. وكل من ترسّل إليه هذه الاستمارة يجب على ما بها من أسئلة ثم يعيد الاستمارة والإجابات للجهاز الإحصائي لنميرلاند بعد أن يقر، على نحو صحيح، بدقة الأجوبة، وذلك في موعد لا يتجاوز التاريخ المحدد المبين في الاستمارة أو في موعد لا يتجاوز المهلة التي يمكن أن يسمح بها كبير الإحصائيين حسب تقديره.

الإقرارات المقدمة بموجب قانون ضريبة الدخل

لأغراض هذا القانون:

'١' يجوز لكبير الإحصائيين، أو لأي شخص يأذن له كبير الإحصائيين، أن يفتش ويقرأ أية إقرارات أو شهادات أو بيانات أو وثائق أو أية سجلات أخرى جرى الحصول عليها بالنيابة عن وزير الإيرادات الوطنية إعمالاً لقانون ضريبة الدخل؛

'٢' يعمل وزير الإيرادات الوطنية على إتاحة الإقرارات أو الشهادات أو البيانات أو الوثائق أو السجلات الأخرى لكبير الإحصائيين أو لمن يأذن له كبير الإحصائيين بالتفتيش على السجلات.

إقرارات التصدير والاستيراد الواردة من الجمارك

لأغراض هذا القانون، يعمل وزير الإيرادات الوطنية على إرسال إقرارات الاستيراد إلى نميرلاند والتصدير منها، وتفاصيل وسائل النقل المستخدمة لذلك، إلى كبير الإحصائيين.

خيارات إضافية

التعدادات السكانية

'١' يُجري الجهاز الإحصائي لنميرلاند تعداداً لسكان نميرلاند في شهر سنة ثم يجريه في كل سنة عاشره بعد ذلك؛

'٢' يُجرى التعداد السكاني بطريقة تكفل عدّ السكان في كل مركز إداري في نميرلاند، حسب تكوينه وقت إجراء كل تعداد سكاني.

بحوزة المجيب في حكم المعلومات المحصنة التي لا تُستعمل كأدلة في أية دعوى مهما كانت.

وكل من أقسم القسم بموجب هذا القانون ليس مُلزماً بأن يقوم، بأمر من أي محكمة أو هيئة قضائية أو أي هيئة أخرى، بالإدلاء في أية دعوى بشهادة شفوية أو بتقديم أي إقرار أو وثيقة أو سجل بصدد أي معلومات جرى الحصول عليها أثناء إعمال هذا القانون.

٤ - الإفصاح عن المعلومات السريّة

كل شخص يقوم بعد أداء القسم بموجب هذا القانون:

(أ) الإفصاح عمداً أو الكشف عمداً وبصورة مباشرة أو غير مباشرة عن أي معلومات حُصل عليها أثناء العمل ويمكن أن تؤثر في القيمة السوقية لأية أسهم أو سندات أو أية أوراق مالية أخرى أو أي مُنتج أو سلعة، لأي شخص لا يحق له بموجب هذا القانون تلقي مثل هذه المعلومات؛

(ب) أو باستعمال أي معلومات مُبيّنة في الفقرة الفرعية (أ) بغرض المضاربة على أي أسهم أو سندات أو أية أوراق مالية أخرى أو أي مُنتج أو سلعة؛

يُعدّ مذنباً مرتكباً لجريمة ويكون عرضة للحكم عليه، بصورة عاجلة، بغرامة لا تتجاوز، أو بالسجن لمدة لا تتجاوز أو بكلتا العقوبتين.

خياران

انتحال شخصية مُستخدم بالجهاز الإحصائي لنمبرلاند

كل من:

١' ينتحل شخصية مُستخدم بالجهاز الإحصائي لنمبرلاند بغرض الحصول على معلومات من أي شخص؛

٢' أو يَصوّر نفسه وكأنه يجري تحريات بموجب السلطة التي يخولها هذا القانون بينما لا يكون موظفاً بالجهاز الإحصائي لنمبرلاند أو مُستخدماً لديه أو وكيلاً له؛

يُعدّ مذنباً مرتكباً لجريمة ويكون عرضة للحكم عليه، على وجه السرعة، بغرامة لا تتجاوز أو بالسجن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر، أو بكلتا العقوبتين.

عقوبة الغرامة

كافة الغرامات المفروضة عملاً بهذا القانون هي من حق حكومة نمبرلاند، وتُسَدّد إلى الحارس العام.

تفويض صادر على النحو الواجب في هذا الصدد، بكشف أو إعلان أي أمر أو شيء ينمي إلى علمي بحكم استخدامي على النحو المبين فيه.

خيارات

يجوز لكبير الإحصائيين، بالأمر، أن يأذن بالإفصاح عن المعلومات التالية، حسب الترتيب:

(أ) المعلومات المتصلة بشخص، أو منظمة، صدرت بشأنه، أو بشأنها، موافقة كتابية على الإفصاح صادرة عن الشخص المعني بالأمر أو المنظمة المعنية بالأمر؛

(ب) المعلومات المتصلة بشركة أعمال صدرت بشأنها من مالك الشركة في الوقت الحاضر موافقة كتابية على الإفصاح؛

(ج) المعلومات المتاحة للجمهور بموجب أي قانون تشريعي أو أي قانون آخر؛

(د) المعلومات المتصلة بأي مستشفى، أو مؤسسة للصحة العقلية، أو مكتبة، أو مؤسسة تربوية، أو مؤسسة للرعاية الاجتماعية، أو مرفق عام^٥ أو مؤسسة غير تجارية مماثلة أخرى باستثناء المعلومات المرتبة بطريقة تتيح ربط تلك المعلومات بأي مريض منفرد أو نزير منفرد أو أي شخص آخر منفرد ترعاه مؤسسة من هذا القبيل؛

(هـ) المعلومات التي في شكل فهرس أو قائمة لفرادى المؤسسات أو الشركات أو شركات الأعمال، التي تبيّن أيّاً مما يلي، أو بعضه أو كله، من حيث الصلة بما:

١' أسماؤها وعناوينها؛

٢' أو أرقام الهواتف التي تتيح الاتصال بها فيما يختص بالأموال الإحصائية؛

٣' أو المنتجات التي تنتجها أو تصنعها أو تجهزها أو تنقلها أو تخزنها أو تشتريها أو تبيعها، أو الخدمات التي تقدمها، في أثناء القيام بعملها؛

٤' أو ما إذا كانت هذه المؤسسات أو الشركات أو شركات الأعمال في حدود نطاقات معيّنة لأعداد المستخدمين أو الأشخاص الذين تستعين بهم أو الذين يشكلون قواها العاملة.

٣ - حصانة المعلومات

باستثناء الاستخدام لأغراض المقاضاة بموجب هذا القانون، يعتبر أي إقرار مقدم إلى الجهاز الإحصائي لنمبرلاند عملاً بهذا القانون وأي صورة من الإقرار

الحواشي

^٥ يعني مصطلح "المرفق العام" أي شخص طبيعي أو اعتباري يمتلك أو يشغل أو يدير مشروعاً لتوريد المنتجات النفطية بواسطة خط أنابيب، أو يقوم بنقل أو توزيع الغاز أو الكهرباء أو الصلب أو الماء؛ أو يقوم بجمع وتصريف القمامة أو مياه المجاري؛ أو يقوم بإرسال المعلومات أو بثها أو استقبالها أو إبلاغها بواسطة أي شبكة للمواصلات السلكية واللاسلكية؛ أو يقدم الخدمات البريدية.

أ انظر أيضاً الفرع هـ - ١، الفصل الثاني من هذا الدليل.

ب أو يقدمها، حسب مقتضى الحال، إلى رئيس الجمهورية أو البرلمان أو الوزير المُسمّى مسؤولاً سياسياً عن الإحصاء.

ج الوزير المسؤول سياسياً عن الإحصاء.

د إشارة إلى العقد الذي تخضع له المهام المتعين تنفيذها.

المرفق الثاني - المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

١ - إن الإحصاءات الرسمية عنصر لا غنى عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي، بما تقدمه للحكومة والاقتصاد والجمهور من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والبيئية. ولتحقيق ذلك، يتعين أن تقوم الوكالات الإحصائية الرسمية بتبويب ما تثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيره للمواطنين بتحرُّد، وفاءً بحقوقهم في المعلومات العمومية.

٢ - حفاظاً على الثقة في الإحصاءات الرسمية، يلزم أن تقوم الوكالات الإحصائية، وفقاً لاعتبارات مهنية دقيقة، تشمل المبادئ العلمية والآداب المهنية، بتحديد أساليب وإجراءات لجمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتوزيعها وعرضها.

٣ - تيسيراً لسلامة تفسير البيانات، تقوم الوكالات الإحصائية بعرض المعلومات وفقاً للمعايير العلمية المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات الإحصائية.

٤ - للوكالات الإحصائية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات.

٥ - يجوز استخلاص البيانات للأغراض الإحصائية من أي مصدر كان، سواء المسوح الإحصائية أو السجلات الإدارية. وينبغي للوكالات الإحصائية أن تختار المصدر مع مراعاة الجودة وحسن التوقيت والتكاليف والعبء الواقع على كاهل المحييين.

٦ - يتعين إضفاء السريّة التامة على البيانات الفردية التي تجمعها الوكالات الإحصائية لإعداد الإحصاءات، سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين أو اعتباريين، ويتعين استخدامها قسراً في الأغراض الإحصائية.

٧ - تعلن على الملأ القوانين والأنظمة والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.

٨ - التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أمر ضروري لتحقيق الاتساق والكفاءة في النظام الإحصائي.

٩ - قيام الوكالات الإحصائية في كل بلد من البلدان باستخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية يعزز اتساق النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية.

١٠ - التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاء يساهم في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان.

اعتمدت اللجنة الإحصائية في دورتها الاستثنائية المعقودة في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، بصيغتها الواردة في مقرر اللجنة الاقتصادية لأوروبا جيم (٤٧)، وإن أدرجت بها دياجحة منقّحة. ويرد أدناه مقتطف من التقرير* يتضمن الدياجحة والمبادئ، بالصيغة المعتمدة.

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

إن اللجنة الإحصائية،

إذ تضع في اعتبارها أن المعلومات الإحصائية الرسمية أساس لازم للتنمية في الميادين الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والبيئية، وللتبادل المعرفي والتجاري بين دول العالم وشعوبه،

وإذ تضع في اعتبارها أن ثقة الجمهور في المعلومات الإحصائية الرسمية مسألة جوهرية، وأنها تتوقف إلى حد بعيد على احترام القيم والمبادئ الأساسية التي تشكل لب أي مجتمع يسعى إلى فهم ذاته واحترام حقوق أفرادها،

وإذ تضع في اعتبارها أن جودة الإحصاءات الرسمية، وبالتالي جودة المعلومات المتاحة للحكومة والاقتصاد والجمهور ترهن إلى حد بعيد بتعاون المواطنين والمؤسسات الاقتصادية والمحييين الآخرين من أجل توفير البيانات الملائمة الموثوقة المطلوبة لعمليات التبويب الإحصائي اللازمة، وبالتعاون بين مُستعملي الإحصاءات ومنتجها بهدف تلبية احتياجات المستعملين؛

وإذ تذكّر بالجهود التي تبذلها المنظمات الحكومية وغير الحكومية النشطة في المجال الإحصائي من أجل وضع معايير ومفاهيم لتسهيل المقارنات فيما بين البلدان،

وإذ تذكّر أيضاً بإعلان المعهد الإحصائي الدولي بشأن آداب المهنة،

وقد أعربت عن رأيها القائل بأن القرار جيم (٤٧)، الذي اعتمده للجنة الاقتصادية لأوروبا في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢، يتسم بأهمية عالمية،

وإذ تلاحظ أن الفريق العامل للخبراء الإحصائيين، الذي كلفته لجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ بدراسة "المبادئ الأساسية"، قد وافق من حيث المبدأ، في دورته الثامنة المعقودة في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، على الصيغة التي وضعتها للجنة الاقتصادية لأوروبا، وأكد أن تلك المبادئ منطبقة على جميع الدول،

وإذ تلاحظ أيضاً أن المؤتمر المشترك للمخططين والإحصائيين والديمقراطيين الأفارقة قد رأى، في دورته الثامنة المعقودة في أديس أبابا في آذار/مارس ١٩٩٤، أن "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية" تتسم بأهمية عالمية،

تعتمد هذه المبادئ للإحصاءات الرسمية:

* الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ٩ (E/1994/29)، الفصل الخامس.

المرفق الثالث - الأشكال التي تمثل الطرق الممكنة لتنظيم وظائف المكتب الإحصائي

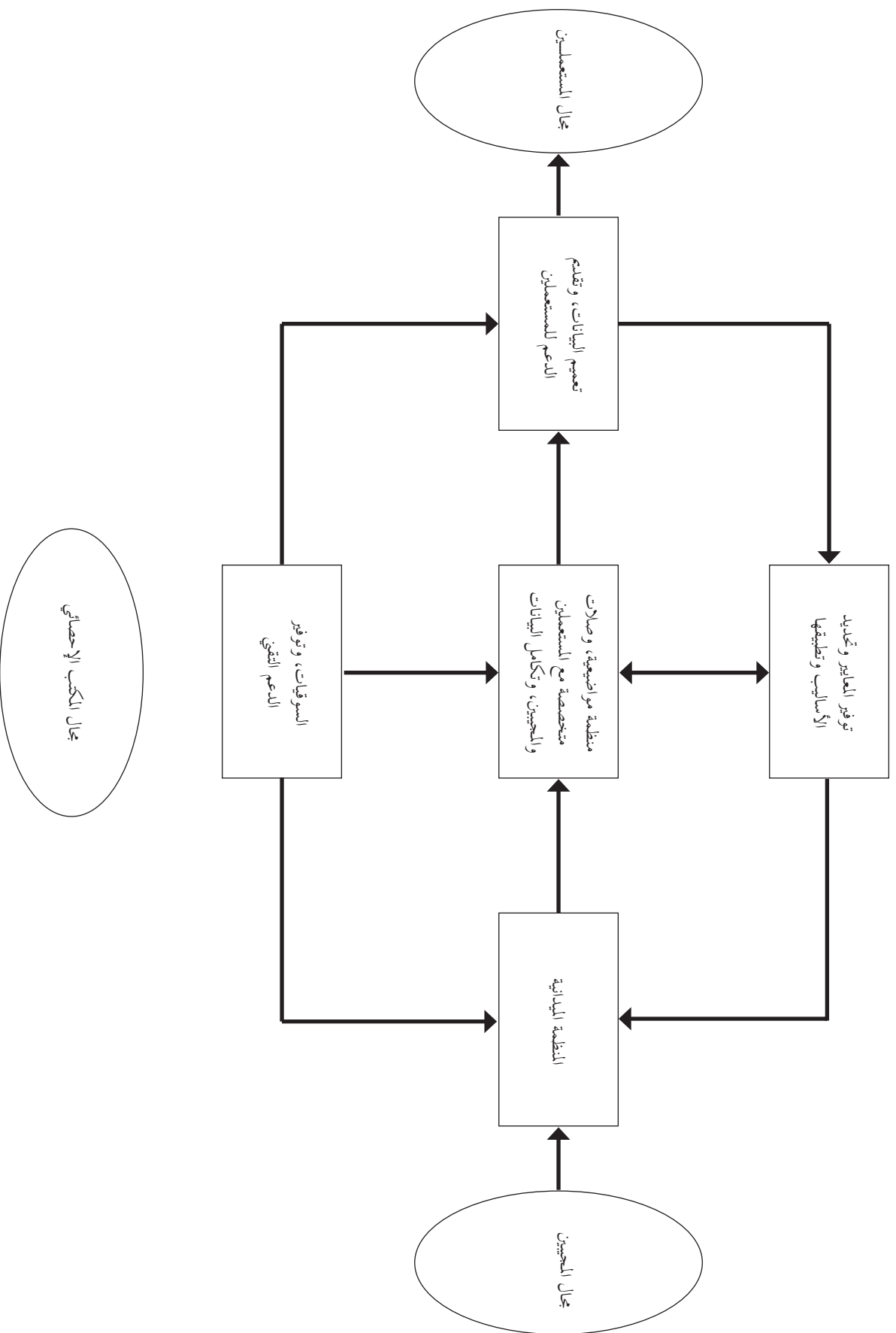
جداً. ويفترض أن يبين النص المرفق أسفل كل شكل نوعية التدفقات ومصدرها ومقصدتها. ورغم أن هناك تدفقات أخرى، فإنها لم تُعرض في تلك الأشكال تبسيطاً للمادة.

وتوضّح الأشكال ثلاثة مواضيع يطرحها هذا الدليل. أولها أن كافة المنظمات التي يحتل نجاحها تمثل نظاماً منسّقاً مترابطة لتجهيز البيانات. وثانيها أن كافة المنظمات التي يمكن أن تنجح لديها حلقات للتغذية المرتدة. وثالثها ضرورة اضطلاع كافة المنظمات الإحصائية بوظيفة التحليل والبحث. ولا يرد هنا أي ذكر للأحجام النسبية أو أي تحديد لهوية من يشرف على ماذا. والذين يحدّدون طريقة تنفيذ النماذج المبيّنة في الأشكال لكي تتلاءم النماذج مع ظروفهم هم المديرون فرادى.

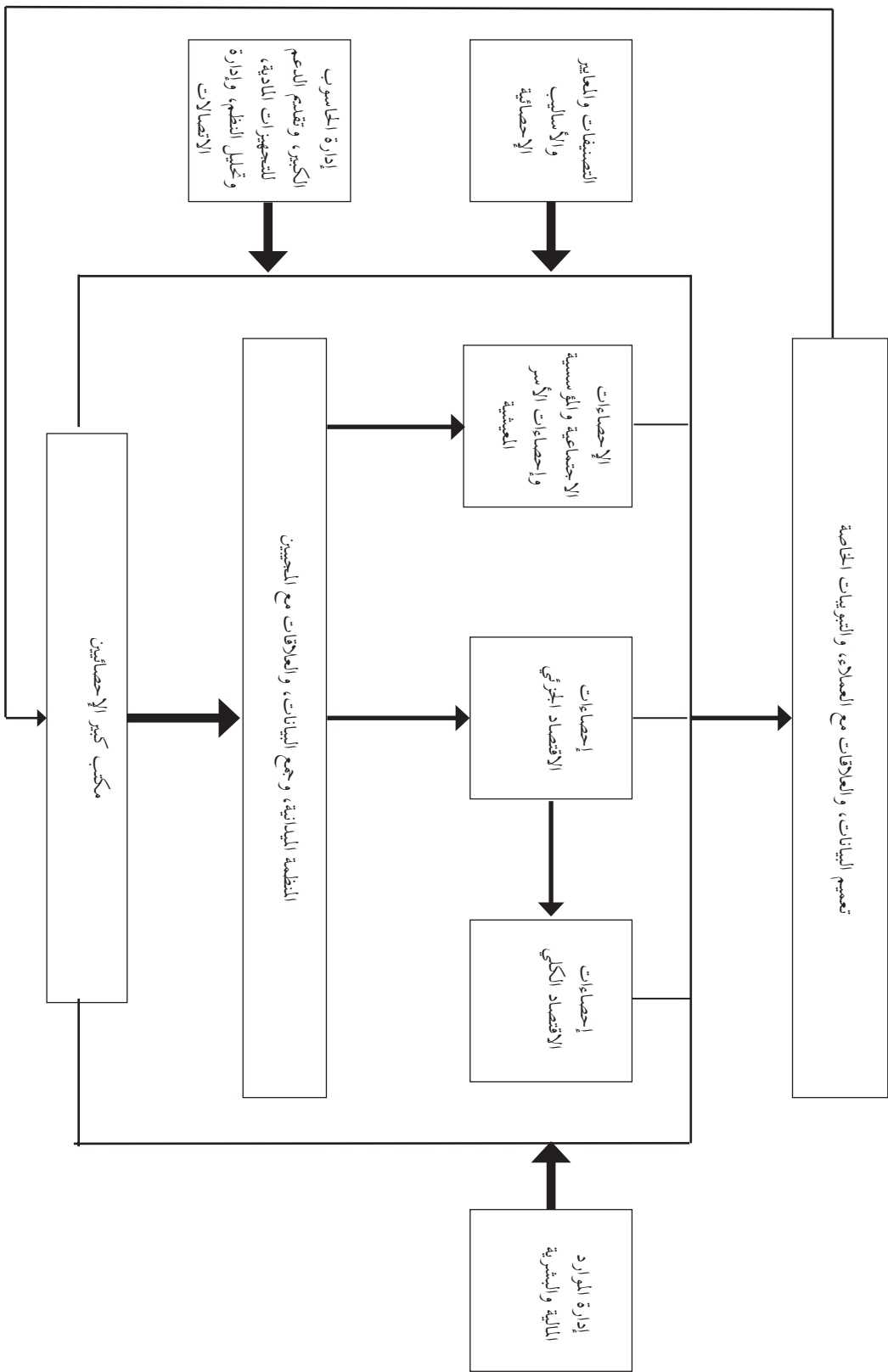
يعرض المرفق الثالث طائفة مختارة مؤلفة من اثني عشر شكلاً تصوّر أهم الوظائف التي يضطلع بها المكتب الإحصائي المركزي العادي. وهذه الأشكال ليست خرائط تنظيمية. والأسهم تمثل تدفق المعلومات وليس علاقات التدرج الهرمي. وتلك يُعتقد أنها تتوقف كثيراً على ظروف كل مكتب على حدة بحيث لا يمكن عرضها في دليل مثل دليلنا هذا.

وقد جرت التفرقة بين مختلف التدفقات المعلوماتية التي تربط مجموعة أنشطة بمجموعة أخرى. وفي بعض الحالات، يمثل التدفق تدفقاً للتوجيهات والسياسات والبيانات الفوقية والمشورة. والتدفقات التي من هذا النوع تُبين عادة باستعمال أسهم غليظة. أما الأسهم المتوسطة، فإنها تصور عادة تدفقات البيانات، سواء كانت بيانات خاماً أو مجهزة. وتُبين تدفقات التغذية المرتدة بأسهم سوداء نحيلة

الشكل ألف - ١ - جمل الوظائف لوكالة إحصائية

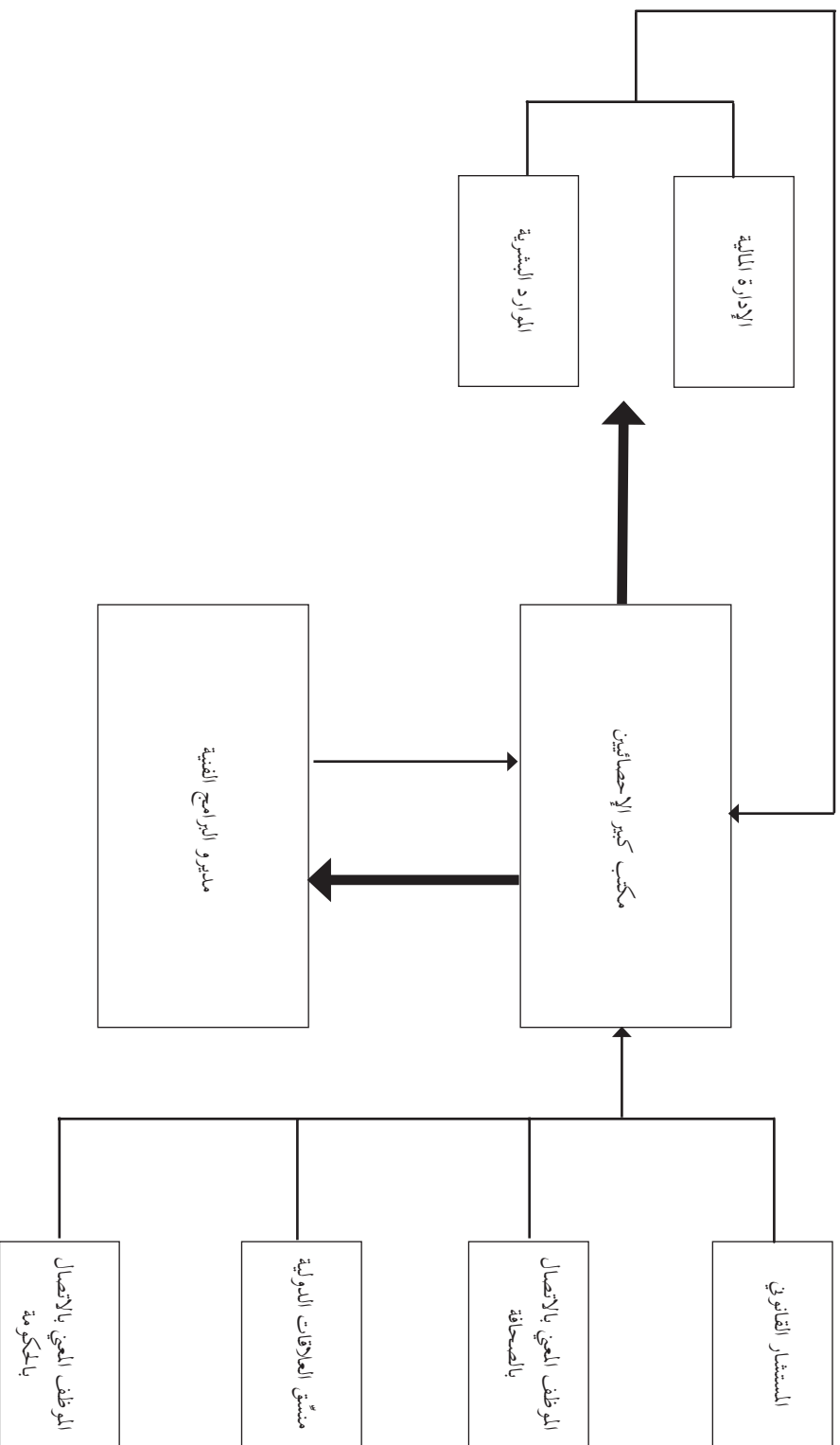


الشكل ألف - ٢ افئكل التخطيكي لكيب إحصائي: الوظائف الداخليه



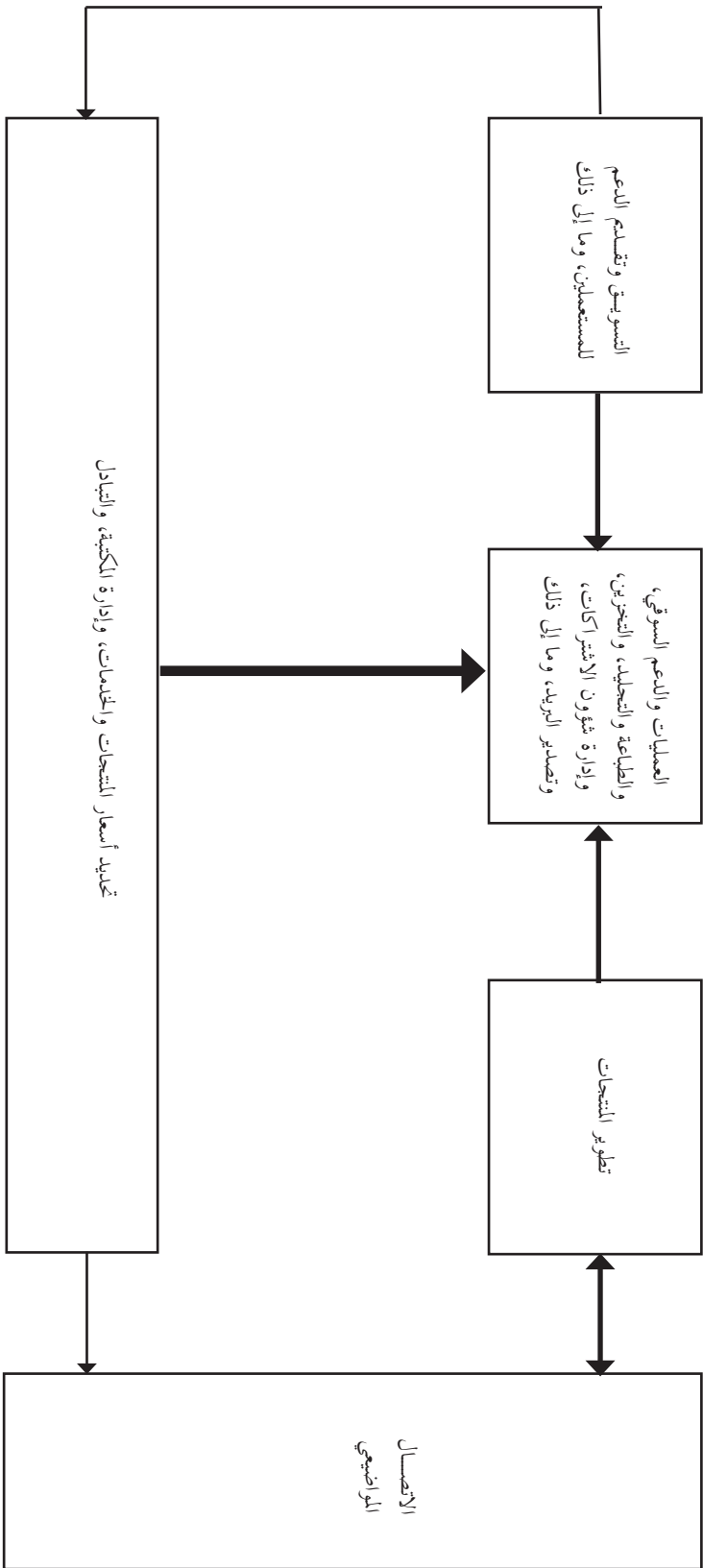
في هذا الرسم البياني المنمط، يقدم مكتب كبير الإحصائيين والمكتب العني بإدارة الموارد المالية والبشرية توجيهات السياسة العامة وأطر العمل القانونية للمجالات المواضيعية. وهذا يشير إليه سهمان غليظان. ودخل المجالات المواضيعية، تقدم المنظمة الميدانية البيانات الخام لإدارات المواضيع الرئيسية، التي تحلل بدورها المعلومات المتحصلة إلى المجال العني بتقديرات الاقتصاد الكلي. وكافة المجالات تقدم المعلومات المتحصلة إلى التعميم، المعمل بأسهم متوسطة. ويمثل التعميم والمجالات المواضيعية الموردتين الرئيسيتين اللذين يقدمان التقافية المرتدة إلى مكتب كبير الإحصائيين.

الشكل ألف - ٣ وظائف مكتب كبير الإحصائيين



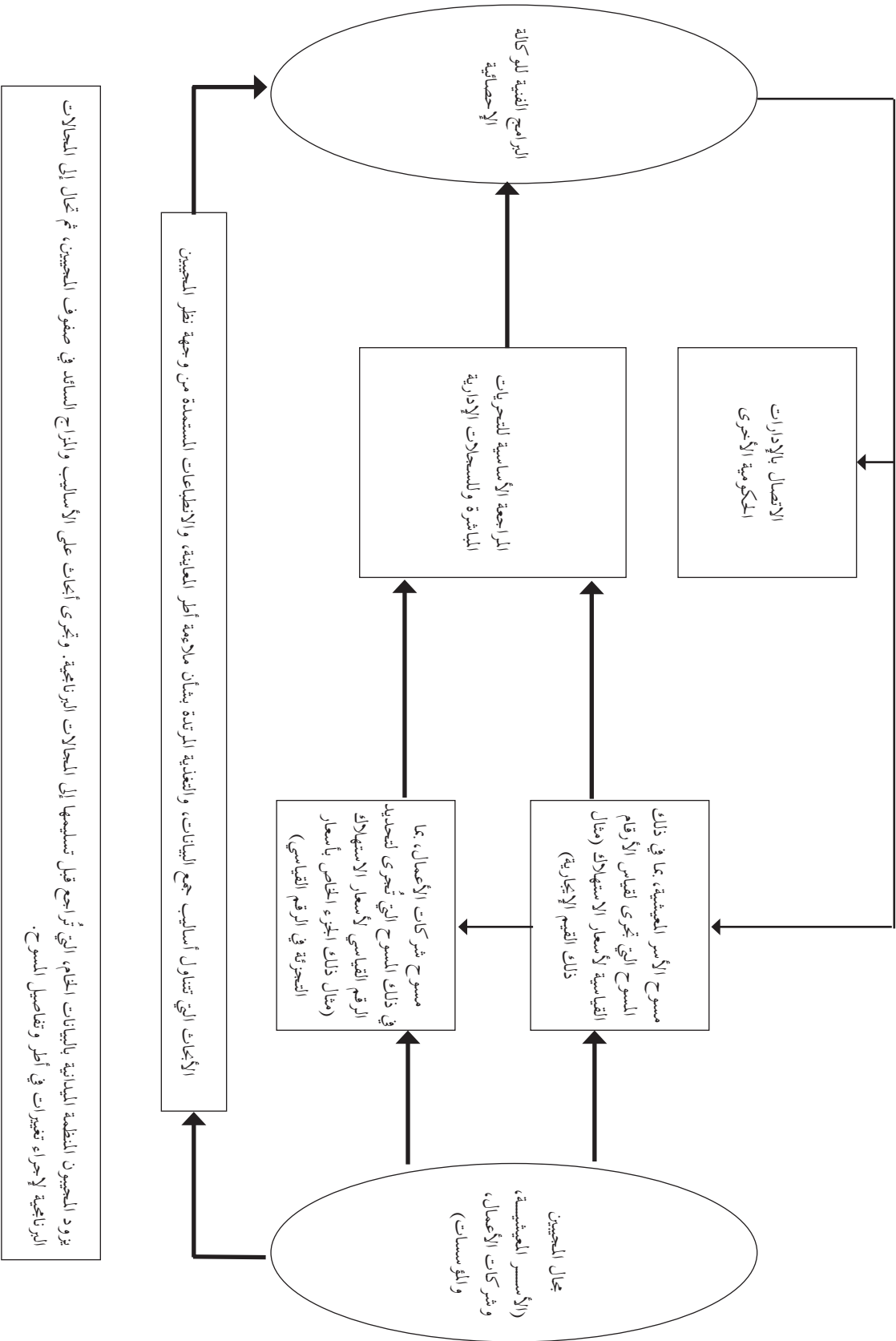
يتلقى مكتب كبير الإحصائيين المشورة والتغذية المرتدة (السهم النحيل) من كافة المنظمات في المكتب، وهو على اتصال وثيق وصلة مباشرة بالاستشار القانوني، والموظف المعني بالاتصال بالصحافة، ومستسق العلاقات الدولية، والموظف المعني بالاتصال بالحكومة. ويصدر المكتب السياسات العامة والتوجيهات لكافة الأطراف، بينما يدير كبير الإحصائيين المكتب بواسطة مستشاريه المعينين بإدارة الموارد المالية والموارد البشرية.

الشكل ألف - ٤ وظائف إدارة مكافئة بالعميم والاتصال بالمستثمرين



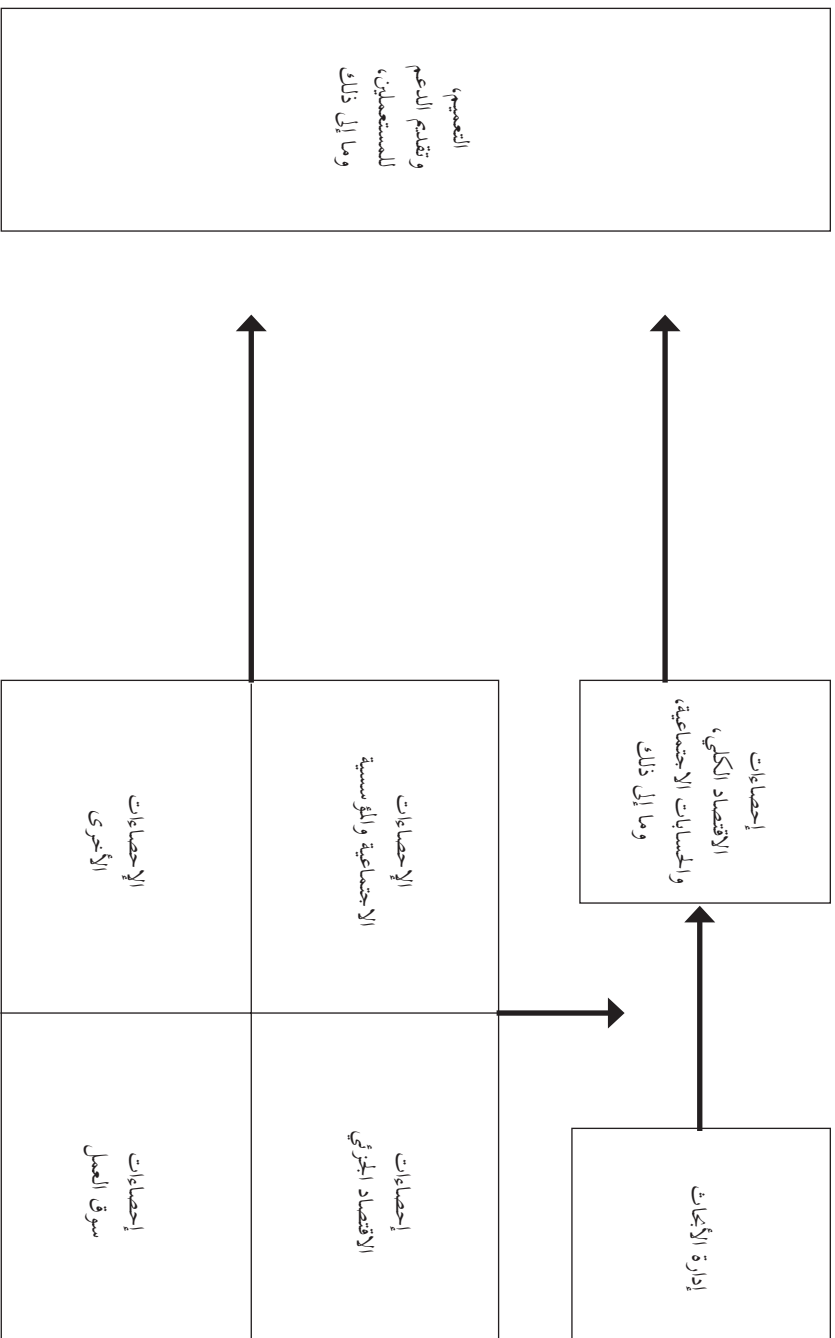
هناك صلة تفاعل بين تنمية المنتجات والمواضع، وهذه الصلة بينها جزئياً سهم ذو رأسين. وينتقل تحديد الأسعار تغذية مرتدة (سهم أسود نجيل) من توزيع المنشورات. أما بالنسبة للباقي، فإن الأمر تحكمه التوجهات: إذ أن العملاء يبلغون العمليات والسوقيات بما ينبغي عمله وبالطريقة التي ينبغي اتباعها لتحقيق ذلك.

الشكل ألف - ٥ وظائف منظمة ميدانية، بما فيها القدرة على جمع المسجلات الإدارية



يزود المحييون المنظمة الميدانية بالبيانات الخام، التي تُراجع قبل تسليمها إلى المسجلات الإدارية الرجحية. وتجرى أبحاث على الأساليب والنزاع الساعد في صفوف المحييين، ثم تحال إلى المسجلات الرجحية لإجراء تغييرات في أطر وتفاصيل المسموح.

الشكل ألف - ٢ وظائف ومواضيع المجال البرنامجي لكتب إحصائي



بموازاة الإدارة المكلفة بحسابات الاقتصاد الكلي (والحسابات الاجتماعية) يوجد فرع يجني يساعد على تقييم الإحصاءات الأساسية. وذلك الفرع مقسم إلى أربعة أفرقة رئيسية، وهذا التقسيم قائم أساساً على مصدر البيانات الختام، والفعالية المرتدة مستمدة من الاتصالات مع المستخدمين، ومستمتدة، يقدر ما يتعلق الأمر بالإدارات المسؤولة عن الإحصاءات الأساسية، من حسابات الاقتصاد الكلي.

المشكل ألف - ٧ تقسيم ممكن حسب موضوع المجال البرناجي المعنى بالإحصاءات الاقتصادية

إحصاءات الصناعة: الفئة الثانية
التجارة
التأمين والتمويل
الخدمات الشخصية
التشييد

إحصاءات الصناعة: الفئة الأولى
الزراعة
التعدين
الصناعة التحويلية
النقل
تكنولوجيا المعلومات

الإحصاءات الاقتصادية الأساسية الشاملة للاقتصاد بأسره
الاتجار الدولي بالسلع والصادرات والواردات)
أسعار الاستهلاك، وأسعار الإنتاج
الإنتفاق على الآلات والمعدات

الشكل ألف - ٨ قائمة بالواضيع في إدارة معية بإحصاءات الأسر المعيشية والإحصاءات الرسمية

المسوح الخاصة للأسر المعيشية

إنفاق الأسرة،
ولاحل الأسرة،
والمسوح الاجتماعية
الكليّة الأخرى،
وما إلى ذلك

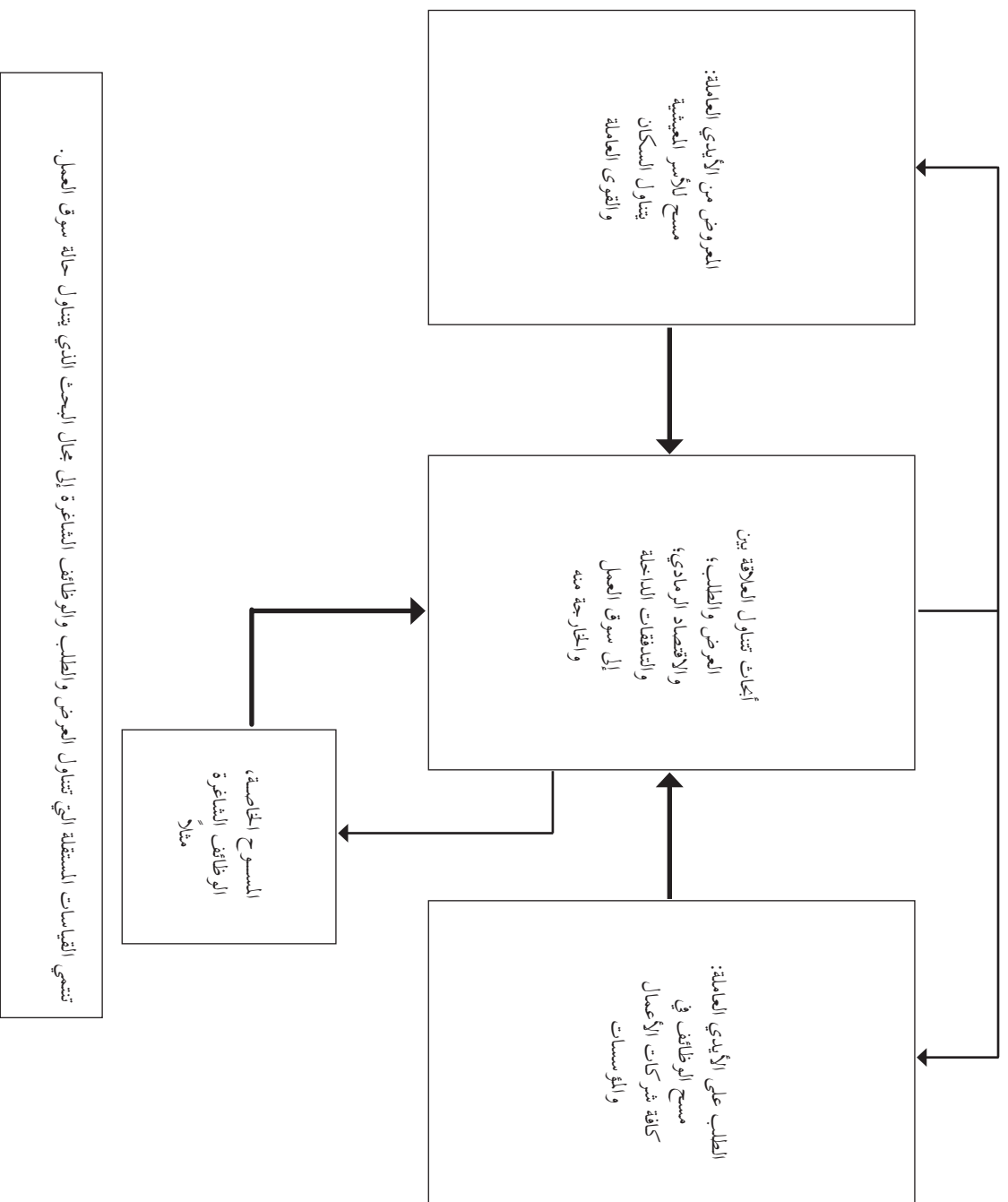
الإحصاءات الرسمية

الصحة، والتعليم،
والرعاية الاجتماعية،
والثقافة، والرياضة،
والعدالة،
وما إلى ذلك

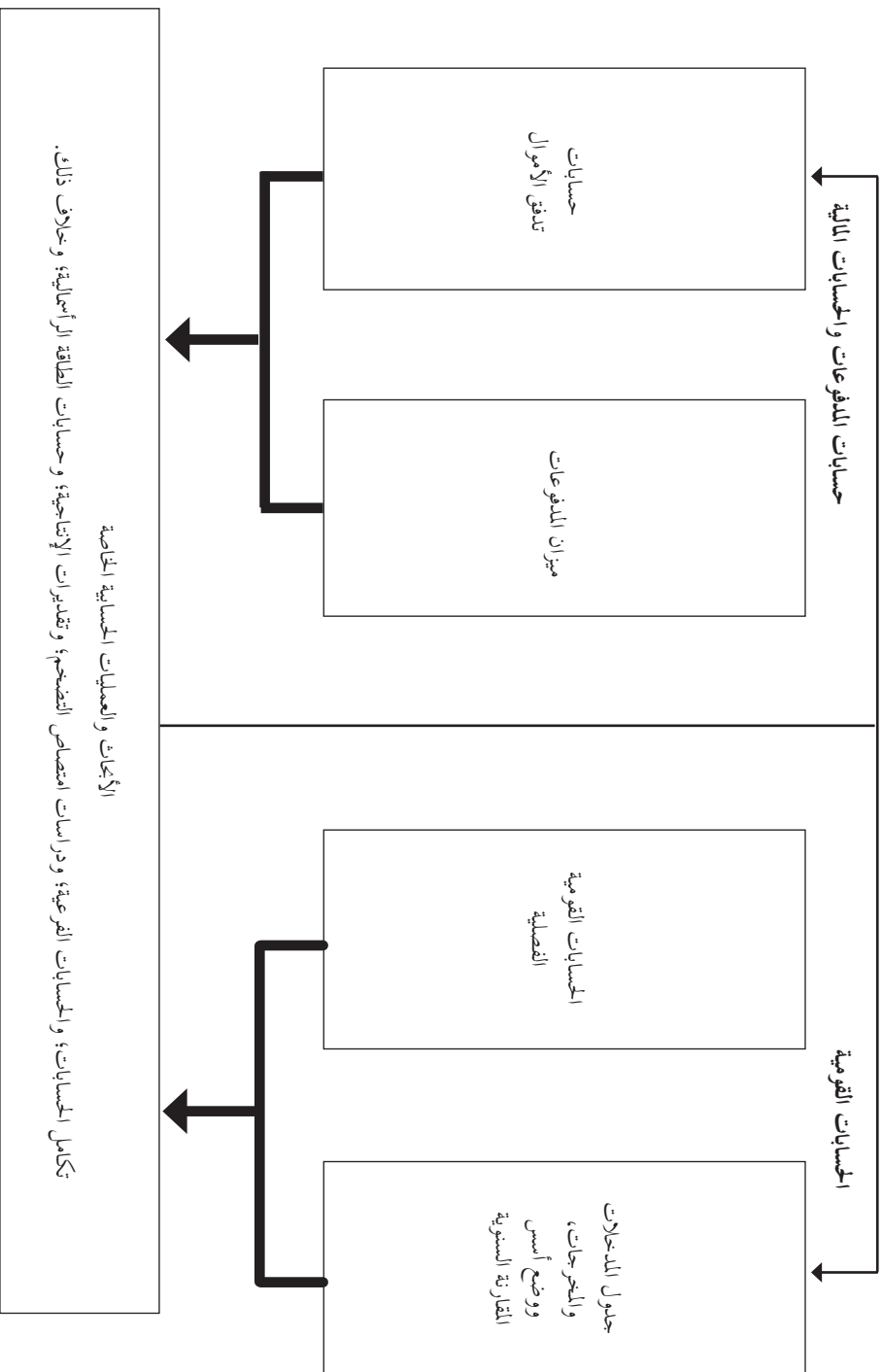
الأبحاث: الإسقاطات الديمغرافية، والأمر المتصلة بالصحة والتعليم، ونتائج تحليل المسوح الاجتماعية
(ومثال ذلك الفقر، وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية، وما إلى ذلك)

نظراً لانعدام إطار تكاملي يُضارع الحسابات القومية، فإن هذا المجال تازمه قدرة بحثية تطلع على الإحصاءات الأساسية التي تجمعها الإدارتان وتقدم إليها التعديلية المرتبة المستخدمة من تحليلاتها.

الشكل ألف - ٩ هيكل تحليلي ممكن للإدارة المعنية بسوق العمل

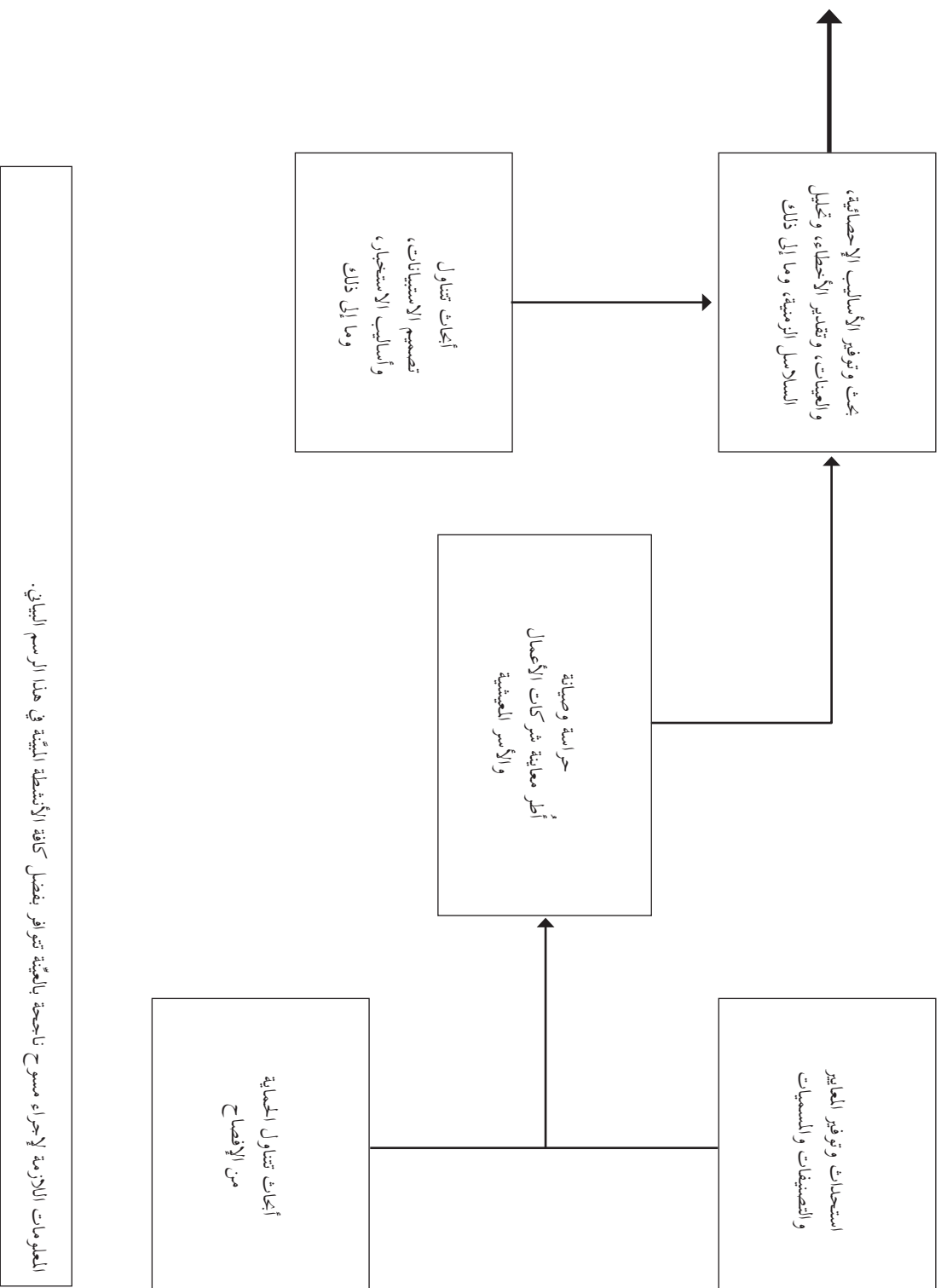


الشكل ألف - ١٠ هيكل ممكن لإدارة تكلفة ياحصاءات الاقتصاد الكلي



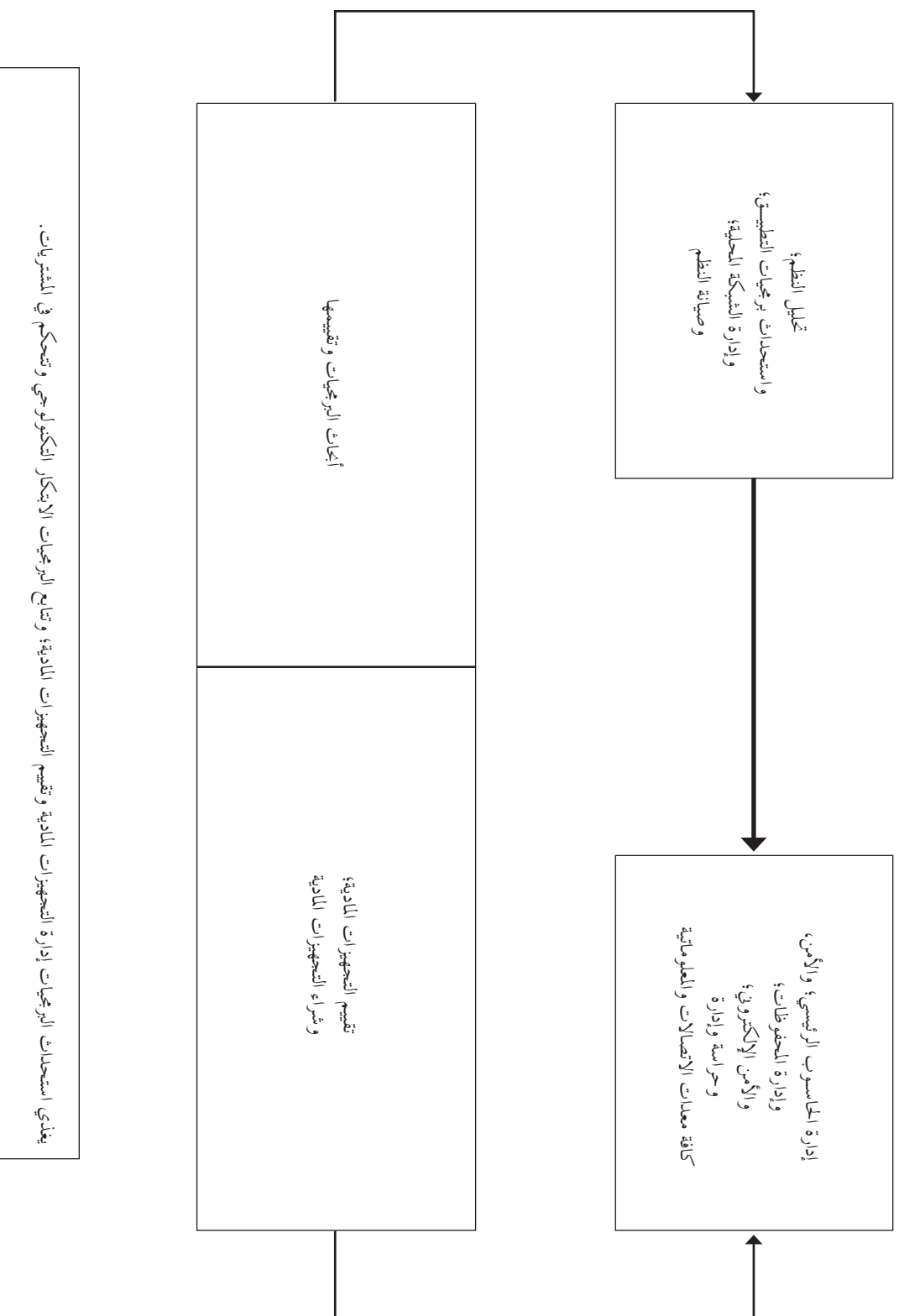
تكلف إدارة الأبحاث أساساً بشؤون التكاليف؛ وهي أفضل من يزود المجالات المشتبكة الأربعة بنتائج جهودها لتحقيق التكامل بين البيانات المالية والبيانات الفعلية.

الشكل ألف - ١١ هيكل ممكن لإدارة مسؤولة عن افهكل الأساسي الإحصائي



المعلومات اللازمة لإجراء مسح ناحية بالعيبة تتوافر بفضل كافة الأنشطة المبنيّة في هذا الرسم البياني.

الشكل ألف - ١٢ وظائف يمكن أن تغطيها إدارة معنية بالهيكل الأساسي التقني لوكالة إحصائية



كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
